

الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه دول حوض النيل
(مشروع سد النهضة: دراسة حالة)

**Israel's Strategy towards the Nile Basin Countries
(Al-Nahda Dam Project: Case Study)**

إعداد

امحمد علي عبدالله الشامخ

إشراف

الدكتورة ريماء أبو حميدان

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

كانون ثاني، 2020

تفويض

أنا امحمد علي عبد الله الشامخ، أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العليا عند طلبها.

الاسم: امحمد علي عبدالله الشامخ.

التاريخ: 2020/02/01

التوقيع: 


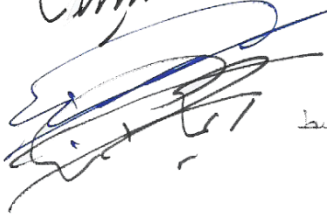
قرار لجنة مناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها "الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه دول حوض النيل

(مشروع سد النهضة - دراسة حالة)

وأجيزت بتاريخ: 2020/02/01م

أعضاء لجنة المناقشة :

الاسم	الصفة	مكان العمل	التوقيع
أ.د. عبدالقادر محمد فهمي الطائي	رئيساً	جامعة الشرف الأوسط	
أ.د. محمد حمد القطاطشة	عضواً خارجياً	الجامعة الأردنية	
د. ريماء لطفي أبوحميدان	مشرفاً	جامعة الشرق الأوسط	

شكر وتقدير

قال تعالى:

اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (1) خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ (2) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ (3) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (4) عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (5) صدق الله العظيم (سورة الفلق)

الشكر لله أولاً الذي أنعم علي بنعمة العقل فجعلني من طلبة العلم.

ثم أتقدم بخالص شكري وعظيم امتناني إلى أستاذتي ومعلمتي الدكتورة / ريماء أبو حميدان لتكرمها بالإشراف على رسالتي وتقديمها النصح والإرشاد طوال مدة إعداد هذه الرسالة، إذ لم تتردد لحظة واحدة عن توجيهي وأرشادي ولولها ما كانت هذه الرسالة بهذا الأخراج وهذه المعلومات مضموناً وتنسيقاً.

كما أتقدم بالشكر وعظيم امتناني إلى السادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة.

وأعبر عن شكري وتقديري العميق إلى أستاذتي الأعزاء في جامعة الشرق الأوسط في الأردن، ولا أنسى أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى كل من له فضل في تعليمي منذ درستي الابتدائية والى يومنا هذا على ما قدموه لي من نصح وإرشاد طوال فترة دراستي.

الباحث

امحمد علي عبد الله الشامخ

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى المرحوم والدي (علي الشامخ) رحمة الله عليه الذي لم يبخل علي

يوماً بشيء وغرس في قلبي حب الوطن.

إلى أمي الغالية (خديجة) التي زودتني بالحنان والمحبة وغرست في قلبي حب العمل الصالح.

إلى أفراد اسرتي كافة ادامهم الله سنداً لي في هذه الدنيا.

إلى كل معلم علمني ولو حرفاً واحداً في حياتي فأصبح نبراساً يضيء الطريق أمامي.

إلى كل من تمنى الخير لوطني ليبيا

الباحث

امحمد علي عبد الله الشامخ

فهرس المحتويات

أ.....	العنوان
Error! Bookmark not defined.	تفويض
ب.....	قرار لجنة مناقشة.....
د.....	شكر وتقدير
ه.....	الإهداء
و.....	فهرس المحتويات
ح.....	الملخص باللغة العربية
ط.....	الملخص باللغة الانجليزية

الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها

2.....	المقدمة
4.....	مشكلة الدراسة.....
4.....	أسئلة الدراسة.....
4.....	فرضية الدراسة
5.....	أهداف الدراسة
5.....	أهمية الدراسة.....
6.....	حدود الدراسة.....
6.....	محددات الدراسة.....
6.....	مصطلحات الدراسة
8.....	الأدب النظري والدراسات السابقة ذات الصلة
8.....	الأدب النظري.....
9.....	الدراسات السابقة ذات الصلة.....
14.....	ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.....
15.....	منهجية الدراسة.....

الفصل الثاني: الطبيعة الاستراتيجية الاسرائيلية حيال دول حوض النيل

20.....	المبحث الأول: التعريف بدول حوض النيل
21.....	المطلب الأول: خصائص ومقومات دول حوض النيل
24.....	المطلب الثاني: الأهمية الاستراتيجية لدول حوض النيل

المبحث الثاني: الإطار القانوني لتنظيم مياه حوض النيل 39

المطلب الأول: طبيعة المشكلات المائية بين دول حوض النيل 39

المطلب الثاني: الاتفاقيات والمعاهدات الموقعة بين دول حوض النيل لتنظيم إدارة المياه 43

الفصل الثالث: الأهمية الاستراتيجية لسد النهضة لدول حوض النيل

المبحث الأول: مشاريع الحكومة الإثيوبية على روافد نهر النيل 48

المطلب الأول: سد النهضة 49

المطلب الثاني: تأثير بناء سد النهضة على دول حوض النيل 55

المبحث الثاني: الأهمية الاستراتيجية لسد النهضة 59

المطلب الأول: كيفية بناء سد النهضة 59

المطلب الثاني: استراتيجية بناء سد النهضة 64

الفصل الرابع: ماهية الاستراتيجية الإسرائيلية حيال سد النهضة

المبحث الأول: الاستراتيجية الإسرائيلية حيال سد النهضة 72

المطلب الأول: نقص المياه في إسرائيل 73

المطلب الثاني: التدخل الإسرائيلي في إثيوبيا 76

المبحث الثاني: الأطماع الإسرائيلية في إثيوبيا 79

المطلب الأول: المشاريع الإسرائيلية في إثيوبيا 81

المطلب الثاني: سيناريوهات إدارة النزاع حول سد النهضة 86

الفصل الخامس: الخاتمة والنتائج والتوصيات

أولاً: الخاتمة 92

ثانياً: النتائج 94

ثالثاً: التوصيات 95

المصادر والمراجع

المراجع العربية 98

المراجع الأجنبية 105

الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه دول حوض النيل (مشروع سد النهضة: دراسة حالة)

إعداد

امحمد علي عبدالله الشامخ

إشراف

الدكتورة ريماء أبو حميدان

الملخص

هدفت الدراسة إلى تبيان طبيعة الاستراتيجية الإسرائيلية حيال دول حوض النيل بشكل عام ،
والمكانة الاستراتيجية لدول حوض النيل ، والتعرف على ماهية الاستراتيجية الإسرائيلية حيال سد
النهضة بشكل خاص

ولتحقيق الهدف قامت الدراسة على فرضية مفادها: "ثمة علاقة ارتباطية بين الاستراتيجية
الإسرائيلية وسياستها الخارجية التي تضمن أمنها القومي من خلال علاقتها بدول حوض النيل
(سد النهضة)".

وقد استخدمت الدراسة منهج صنع القرار، والمنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي، والمنهج
القانوني، وأظهرت النتائج أن لدول حوض النيل مكانة استراتيجية لخدمة السياسة الخارجية
الإسرائيلية وتحقيق أطماع سياسية، إذ تعد ذات أهمية كبيرة بسبب موقعها الجغرافي الذي أدى إلى
توفير العديد من الموارد المائية، كما أظهرت النتائج أن لدول حوض النيل أهمية استراتيجية؛ إذ
يساهم سد النهضة في إقامة العديد من المشاريع المشتركة بين دول حوض النيل.

كما أوصت الدراسة بالدعم الكامل من جميع الدول الأفريقية للاتحاد الأفريقي، سواء أكان
الدعم مادياً أم بشرياً بهدف تزويده بالأسلحة والقوات الداعمة له لمواجهة التحديات.

الكلمات المفتاحية: استراتيجية، حوض النيل، سد النهضة.

Israeli Strategy towards the Nile Basin Countries

(Dam Al-Nahda Project: A Case Study)

Prepared By:

Imhamed A. A. EL-Shamkh

Supervised By:

Dr. Rima L. Abu Hmaidan

Abstract

This study aimed to the Israeli strategic nature towards the Nile Basin countries, the strategic position of the Nile Basin countries, and to identify the Israeli strategic nature towards the Renaissance Dam.

The study aimed to show the nature of the Israeli strategy towards the Nile Basin countries in general, and the strategic position of the Nile Basin countries, and to identify the Israeli strategy towards the Renaissance Dam in particular.

To achieve the goal from conducting this study on a hypothesis this states: “There is a relationship correlative between the Israeli strategy and its foreign policy, which guarantees its national security through its relationship with the Nile Basin countries (Al-Nahda Dam).”

The study used the decision-making approach, the descriptive-analytical approach, the historical approach, the legal approach, and the first results for the Nile Basin as a strategic position to serve the Israeli foreign policy.

The results present that the Nile Basin countries have strategic importance, as the Renaissance Dam contributes to the establishment of many joint projects between Nile Basin countries.

The study also recommended the full support of all African countries to the Union, whether it is material or human support with its information about weapons and forces supporting it to face challenges.

Keywords: *Strategy, Nile Basin, Renaissance Dam.*

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمة

يعد اهتمام وحرص "إسرائيل" على إقامة العديد من العلاقات المباشرة وغير المباشرة مع الدول الأفريقية، من خلال استراتيجية محددة، مفادها إقامة علاقات مع الدول الأفريقية مما سيؤدي إلى توفير مخرج لها في المنطقة العربية.

وقد شغلت القارة الأفريقية حيزاً كبيراً في الفكر الصهيوني منذ أواخر القرن العشرين، عندما شرع الصهاينة في البحث عن موطن يلم شتاتهم، وكانت القارة الأفريقية أحد الخيارات. وانطلقت السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه القارة الأفريقية من مفهوم أمنها القومي، الذي يحتوي على فكرة التغلغل السياسي والثقافي والعسكري والاقتصادي، الرامي إلى خدمة استراتيجية إسرائيل ومصالحها الاستعمارية في القارة السوداء (النداوي، 2014: 200).

وتعد أطماع إسرائيل في النيل أطماعاً قديمة قدم المشروع الصهيوني ذاته، حيث كان مؤسس هذا المشروع "تيودور هرتزل" قد تقدم منذ عام 1903 للحكومة البريطانية بفكرة تحويل جزء من مياه النيل إلى صحراء النقب عبر سيناء، وحاول حينها تسويق تلك الفكرة باعتبارها حيوية من أجل تعمير واستصلاح تلك الصحراء (لعاني وآخرون، 2012: 139 - 140).

حيث أعلن "تيودور هرتزل" زعيم الحركة الصهيونية، أن البناء الحقيقيين للدولة اليهودية هم مهندسو المياه، حيث أدركت الحركة الصهيونية في بداية تأسيسها أن المياه في فلسطين لن تلبى

حاجة المهاجر اليهودي، لذا فكرت الحركة الصهيونية في أن تكون المصادر المائية المحيطة بفلسطين ضمن حدود الدولة اليهودية (البرصان، 2000: 12).

ويعتبر ذلك من أهم أهداف الأمن الإسرائيلي، حيث ركزت "إسرائيل" على تحقيق هدف السيطرة على الممرات والمنافذ الاستراتيجية في البحر الأحمر، من خلال إيجاد موطئ قدم لها على السواحل والأقاليم الواقعة حول البحر الأحمر، بهدف منع أي قوة معادية من السيطرة على هذه الممرات والمنافذ، وبالتالي حصار "إسرائيل" (محمد، 2017).

وتقع أثيوبيا ضمن دائرة الاهتمام الدولية في الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه الوطن العربي لكونها أحد مصادر المياه الرئيسية لكل من السودان ومصر، حيث تسيطر على حوالي 80% من مياه النيل، وتعمل إسرائيل على تشجيع أثيوبيا على إقامة سد على مجرى النيل الأزرق مياه النيل وإضافة مشروعات للري على النيل والتأثير بالتالي على منسوب المياه في كل من السودان والسودان (علي، 2003: 50). كما قامت إسرائيل بالتخطيط والمشاركة في التمويل وتقديم المساعدات الفنية لأثيوبيا في إقامة (33) سداً على الأنهار التي تغذي النيل الأزرق وعلى بحيرة تانا، وذلك لحجز حوالي (6) مليارات م³ من مياهه الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى خفض حصة مصر والسودان المائية بنسبة كبيرة (القريشي، 1996: 178).

وهناك سبعة عقود بين الحكومة الإسرائيلية الحالية والحكومة الإثيوبية، أغلبها تستهدف تطوير الخدمات وتوفير الإمكانات والطاقات لمشروع سد النهضة، ويعد سد النهضة واحدة من أكبر السدود في العالم، على نهر النيل الأزرق، والذي ينبع من الهضبة الإثيوبية، ويمر عبر الأراضي السودانية، ليلتقي بالنيل الأبيض في الخرطوم، حيث يشكلان نهر النيل الذي يجري شمالاً ليصب في البحر الأبيض المتوسط بمصر (عمر، 2017: 93، 217).

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة، في أن لإسرائيل استراتيجية اتجاه دول حوض النيل في منطقة القرن الأفريقي، والتي ستضمن لها حرية الملاحة في البحر الأحمر، والتي لا بد أن تتم عبر دول أخرى تكون بمثابة وكيل "لإسرائيل"، ومن هنا انطلقت إلى فكرة التعاون الاستراتيجي مع بعض هذه الدول كإثيوبيا، وعليه يمكن القول إن مشكلة الدراسة تتمثل في التساؤل الآتي:

ما استراتيجية "إسرائيل" في دول حوض النيل (سد النهضة)؟

أسئلة الدراسة

السؤال الأول : ما المكانة الاستراتيجية لدول حوض النيل؟

السؤال الثاني: ما الأهمية الاستراتيجية لسد النهضة لدول حوض النيل؟

السؤال الثالث: ما ماهية الاستراتيجية الإسرائيلية حيال سد النهضة؟

فرضية الدراسة

" ثمة علاقة ارتباطية بين الاستراتيجية الاسرائيلية وسياستها الخارجية التي تضمن امنها

القومي من خلال علاقتها بدول حوض النيل (سد النهضة)"

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

- التعرف على المكانة الاستراتيجية لدول حوض النيل
- بيان الأهمية الاستراتيجية لسد النهضة لدول حوض النيل
- تعرف ماهية الاستراتيجية الإسرائيلية حيال سد النهضة

أهمية الدراسة

الأهمية العملية

تتمثل أهمية هذه الدراسة العملية في كونها:

- سلطت الضوء على الطبيعة الاستراتيجية الإسرائيلية حيال دول حوض النيل ، حيث ستعمل الدراسة تبيان الأهمية الاستراتيجية لسد النهضة ولدول حوض النيل ، بالإضافة إلى التركيز على الاستراتيجية الإسرائيلية حيال دول حوض النيل وسد النهضة .

الأهمية العلمية

تتمثل أهمية هذه الدراسة العلمية في كونها:

- من الدراسات التي تناولت الاستراتيجية الإسرائيلية (الكيان الصهيوني) اتجاه دول حوض النيل ومنابعه وسد النهضة، حيث أنها تبحث في موضوع توضح به أطماع الكيان الصهيوني في دول حوض النيل، وتسليط الضوء على سد النهضة، مما يشكل مادة علمية هامة في المكتبة العربية وللطلبة والباحثين.

حدود الدراسة

حدود زمانية: تمثلت حدود هذه الدراسة الزمانية من عام 2010 إلى عام 2019 فترة بناء سد النهضة

حدود مكانية: دول حوض النيل ومنابعه (مصر، السودان، إثيوبيا، ارتيريا، اوغندا، بناء سد النهضة).

محددات الدراسة

واجه الباحث نقص في الدراسات التي تناولت بوضوح الاستراتيجية الاسرائيلية اتجاه دول حوض النيل ومنابعه.

مصطلحات الدراسة

استراتيجية: كلمة الاستراتيجية ليس لها مرادف في اللغة العربية، وهي مشتقة بلفظها الأصلي من اللغة اليونانية (Stratēgos) المشتقة من كلمتين: كلمة (Strato) والتي تعني (حشد) وكلمة (Ago) والتي تعني (فن القيادة)، فهي تشير إلى (القائد العسكري) خلال العصر اليوناني (المنيف، 1998: 158).

اصطلاحاً: عرفت موسوعة السياسة بأنها: "علم وفن وضع الخطط العامة المدروسة بعناية والمصممة بشكل متلاحق ومتفاعل ومنسق لاستخدام الموارد لتحقيق الأهداف الكبرى" (الكيالي وآخرون، 1979: 169)، وعرف قاموس أكسفورد الاستراتيجية بأنها: "التخطيط والتوجيه لجميع العمليات والسياسات لخدمة أهداف معينة" (Oxford–American Dictionary, 1980: 677).

إجرائياً: هي الخطط التي تضعها "إسرائيل" للتحكم في دول منابع حوض النيل، لتحقيق الأهداف التي تسعى إليها.

"إسرائيل": أو ما تسمى "دولة إسرائيل"، وهو كيان تمّ زرعه في الخاصرة العربية، وتم الحصول على الموافقة بقيامه عشية إعطاء وعد بلفور عام (1917) بإقامة وطن قومي لهم، وتم الإعلان عن إقامة إسرائيل في (15) أيار عام (1948)، وتم قيامها على الأراضي العربية في أرض فلسطين العربية، في منطقة الشرق الأوسط في الوطن العربي على الضفاف الشرقية للبحر المتوسط، وتشارك معها سورية والأردن ومصر ولبنان في حدود مشتركة.

الاتجاه لغة: من الفعل اتجه، وقصد به: حذا حذوه، أو سار على طريقه، ويقال: اتجه له رأي: سَنَح. (المنجد الأبجدي، 1986)

اصطلاحاً: حالة من الاستعداد لاستثارة الدافع، فاتجاه المرء نحو موضوع معين هو استعداد فيما يتصل بالموضوع (بعوني، 2018: 83).

إجرائياً: هو الإجراءات التي تقوم بها إسرائيل فيما يتعلق بدول حوض النيل.

دول حوض النيل: يمر نهر النيل في كل من مصر والسودان وإثيوبيا والكونغو ورواندا وإريتريا، ومن السودان وكينيا وبورندي وتنزانيا وأوغندا، وجنوب السودان بعد الانفصال عن السودان ([https://www.britannica.com/place/Nile Rive](https://www.britannica.com/place/Nile-Rive))

سد النهضة: هو سد إثيوبي يقع على النيل الأزرق بولاية بنيشنقول-قماز بالقرب من الحدود

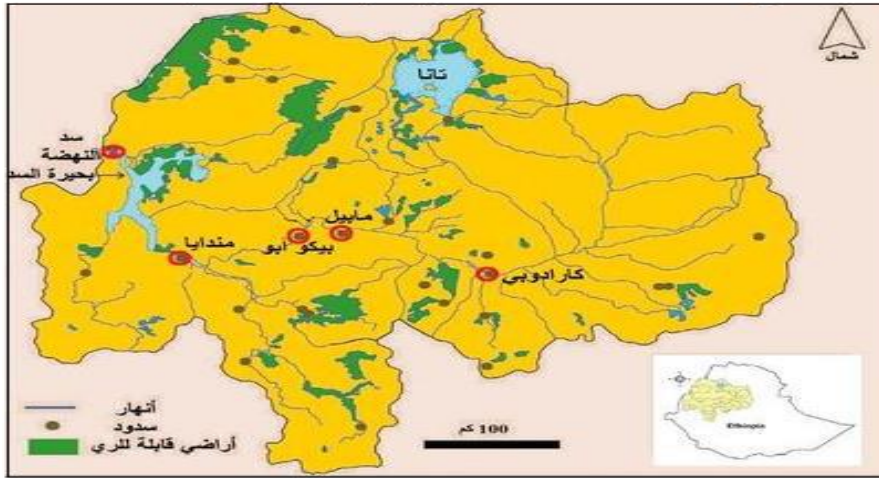
الإثيوبية-السودانية، على مسافة تتراوح بين (20) و(40) كيلومترا (شراقي، 2013: 1).

الأدب النظري والدراسات السابقة ذات الصلة

الأدب النظري

يعد تطور العلاقات بين إثيوبيا وإسرائيل سببا في توتر العلاقات بين إثيوبيا والعرب منذ فترة طويلة من الزمن، حيث ارتبط هذا التوتر بسبب إدراج علاقات إسرائيل مع إثيوبيا في إطار مخطط إسرائيلي محكم لاختراق الأمن القومي العربي؛ إذ دأبت السياسة الإسرائيلية الخارجية على توثيق علاقاتها مع دول أعالي النيل، لاسيما إثيوبيا، وحرّصت على المشاركة في المشروعات المائية بها، والفوز بمشروعات إعداد بحوث ودراسات تفصيلية للاستفادة من روافد مياه النيل، وتنفيذ بعض مشاريع الدعم الفني والتكنولوجي في مجال بناء السدود المائية في بعض تلك الدول، ومنها إثيوبيا، مستفيدة في ذلك من امتلاكها قدرًا ما من الخبرة في مجال استصلاح الصحراء وتنمية الموارد المائية.

ومن تلك السدود سد النهضة، إذ يعد واحداً من (33) سدا كان مكتب الاستصلاح الأمريكي قد أوصى بإنشائها على نهر النيل الأزرق باسم سد الحدود (border)، ثم تبدل هذا الاسم إلى (سد الألفية) عندما تغير موقع السد (حمدان، 2015: 292).



خريطة(1): توضح موقع سد النهضة (حمد، 2018: 229)

ويقع سد النهضة كما هو واضح من الخارطة في نهاية النيل الأزرق في منطقة بني شنقول جوموز على بعد يتراوح بين (20 - 40 كم) من الحدود السودانية (شراقي، 2013: 1).

كما حرّصت كل من إسرائيل وأمريكا على تحريض إثيوبيا ضد المصالح المائية في كل من مصر والسودان، وكانت إسرائيل تقف وراء تلك المطالب، حيث روجت إسرائيل بقوة لبعض الأفكار الجديدة ذات الآثار السلبية على موارد مصر المائية، لاسيما فكرة تسعير المياه التي طرحتها إثيوبيا وكينيا وأوغندا وتنزانيا في فترات سابقة، لاسيما في خلال التسعينيات، بشأن إعادة النظر في الاتفاقيات القائمة بشأن الانتفاع بمياه النيل؛ إذ تشير بعض المصادر السياسية والإعلامية في بعض دول أعالي النيل، إلى أن إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية قد حرّصتا هذه الدول على استعمال موارد المياه، وإقامة السدود بدون التنسيق مع مصر والسودان (محمود، 2009: 82).

الدراسات السابقة ذات الصلة

من خلال اطلاع الباحث على الدراسات والأبحاث التي تتعلق بموضوع الدراسة، فقد تم اختيار عدد من الدراسات ذات الصلة بالموضوع، وتم تقسيمها إلى محورين رئيسيين هما:

المحور الأول: الدراسات العربية

- دراسة الأمين (2013) بعنوان: "التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا: إثيوبيا نموذجا، وأثره على دول حوض النيل الشرقي".

وتهدف هذه الدراسة إلى بيان التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا عموماً وإثيوبيا على وجه الخصوص، وأثر هذا الوجود على إثيوبيا وعلى دول حوض النيل الشرقي الأخرى التي تمثلها مصر والسودان وجنوب السودان وإريتريا، واستخدمت هذه الدراسة المنهج التاريخي، من خلال اتباع الوقائع والأحداث التي أدت إلى التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا عبر المراحل التاريخية،

وبالتركيز على إثيوبيا التي تمثل وجوداً واضحاً ومؤثراً في منظومة دول حوض النيل الشرقي، والتي ربما هي المدخل الملائم لوجود إسرائيلي أكثر كثافة في دولة جنوب السودان. وتخلص الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات والتي تحاول عبورها تلمس الوسائل والطرق التي يمكن من خلالها محاصرة النفوذ الإسرائيلي في دول حوض النيل الشرقي، الذي لا يمكن أن يتم إلا بتعاون هذه الدول مع بعضها البعض؛ لأن التدخل الأجنبي عموماً والإسرائيلي خصوصاً مبني على أساس الخصومة والصراع بين هذه الدول (سياسة فرق تسد).

- دراسة عبد الله (2014) بعنوان "نهر النيل بين سد الألفية ونهر الكونغو أزمات وحلول".

يشير الكاتب في دراسته إلى منابع نهر النيل في الهضبات الاستوائية والإثيوبية، مشيراً إلى أهمية نهر النيل في حياة الدولة المصرية باعتباره "شريان الحياة لها"، كما تطرق الباحث إلى البناء الفني لسد النهضة الإثيوبي، والتعاون الأميركي الإثيوبي المدعوم إسرائيلياً لإنشاء السد، كما ذكر الكاتب بعض الحلول التطبيقية والخيارات المتاحة للدولة المصرية، من أجل تقليل أخطار بناء السد التي منها: "مشروع قناة جونجلي"، و"مشروع فاروق الباز"، و"مشروع ربط نهر الكونغو". وقد تطرق الكاتب إلى أطماع إسرائيل التاريخية في مياه النيل، ومشاريعها المقترحة لمدها بمياه النيل لتنمية منطقة صحراء النقب. ويخلص الكاتب إلى أن الحل لمشكلة سد النهضة الإثيوبي يكون فقط بالمفاوضات بين الجانبين المصري والإثيوبي، إلى جانب ضرورة بدء مصر في مشروع ربط نهر الكونغو كحل استراتيجي لمصر مستقبلاً.

– دراسة محمد (2017) بعنوان: "الاستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر وتأثيرها على الأمن الوطني السوداني 2009-2016".

حيث هدفت الدراسة إلى معرفة أهمية البحر الأحمر، ومن ثم التطرق لاستراتيجيات القوى الإقليمية والدولية فيه بصفة عامة، مع التركيز على استراتيجية إسرائيل تجاه البحر الأحمر، والوقوف على تأثيرات هذه الاستراتيجية على الأمن الوطني السوداني، محاولة لبيان الإجراءات والتدابير التي تم اتباعها لحماية وصيانة الأمن الوطني السوداني، ومن ثم استشراف رؤية مستقبلية لخطة استراتيجية وطنية لتحقيق الأمن في البحر الأحمر. وقد اتبعت الدراسة المنهج التاريخي والتحليلي لدراسة المشكلة من كل جوانبها، ومن ثم الوصول إلى نتائج منطقية، وتم استخدام العديد من المصادر والمراجع، وإجراء مقابلات شخصية مع اختصاصيين وخبراء في الاستراتيجية والأمن القومي.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: إن موقع السودان الجيوستراتيجي، ووقوعه على البحر الأحمر يثير أطماع القوى الدولية والإقليمية وبصفة خاصة إسرائيل، كما تحاول إسرائيل السيطرة على البحر الأحمر ومنابع النيل؛ وذلك من خلال إقامة تحالفات مع الدول الأفريقية (خاصة دول حوض النيل والدول المطلة على البحر الأحمر).

– دراسة النصيرات (2017) بعنوان: "الأمن المائي وأثره على الاستقرار السياسي في مصر والسودان: دراسة حالة سد النهضة الإثيوبي".

تناولت هذه الدراسة موضوع الأمن المائي وأثره على الاستقرار السياسي في مصر والسودان خلال الفترة الزمنية من (2005 - 2022)، واعتمدت هذه الدراسة على مؤشرات الأمن المائي كمتغير مستقل، ومؤشرات الاستقرار السياسي كمتغير تابع، حيث استندت هذه الدراسة على فرضية

مفادها أن هناك علاقة طردية بين الأمن المائي والاستقرار السياسي، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن ومنهج نظرية النظم. وأظهرت النتائج أن هناك علاقة طردية بين الأمن المائي والاستقرار السياسي في مصر والسودان، وأن الندرة المائية قد تكون مسبباً للنزاع الذي قد يصل إلى النزاع المسلح، وأن سد النهضة سوف يؤثر على حصة مصر والسودان، حيث ستخفض بمقدار الربع طيلة فترة تعبئة السد والمتوقعة أن تستمر ست سنوات، كما أن الأمن المائي سيؤثر على أسعار المواد الغذائية وتوفرها، ويؤثر على توليد الطاقة الكهرومائية، ويؤثر على الثروة السمكية والنقل النهري.

– دراسة السبول (2018) بعنوان: "أثر العلاقات الإسرائيلية مع دول القرن الأفريقي على الأمن المائي العربي 2010 - 2017".

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر العلاقات الإسرائيلية مع دول القرن الأفريقي على الأمن المائي العربي 2010 - 2017، والتعرف على جذور التواجد الإسرائيلي في دول القرن الأفريقي، وأهم أهدافها في بناء علاقات مع دول القرن الأفريقي، بالإضافة إلى التعرف على أثر تلك العلاقات على الأمن المائي العربي. ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث كلا من المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي للوصول إلى نتائج الدراسة.

حيث خلصت الدراسة إلى عدة نتائج تمثلت في وجود أثر للعلاقات الإسرائيلية مع دول القرن الأفريقي على الأمن المائي العربي، كما أن التواجد الإسرائيلي في القرن الأفريقي يعود إلى النشأة الأولى لإسرائيل منذ عام (1949)، إلا أن العلاقات أصبحت أكثر وضوحاً منذ عام (2010) وحتى عام (2017) بمساعدة الجانب الأمريكي، كما أظهرت الدراسة أن الهدف من الوجود الإسرائيلي في القرن الأفريقي هو: إحكام قبضة إسرائيل على المصادر المائية التي تستفيد منها

الدول العربية وهي مصر والسودان، واستخدام سيطرتها على منبع حوض النيل والأنهار الأفريقية كورقة رابحة للضغط على السياسات العربية في المنطقة العربية، كما أظهرت نتائج الدراسة أن علاقات إسرائيل مع دول القرن الأفريقي أدت إلى السيطرة الإسرائيلية على منبع نهر النيل في إثيوبيا، ودعم هذه الدولة لمنع أي التحام عربي إسلامي في القرن الأفريقي، وإنشاء قواعد عسكرية واستخباراتية ومنظومة دينية هدفها تهويد منطقة القرن الأفريقي والسيطرة عليه.

المحور الثاني: الدراسات الأجنبية

– دراسة ميجر (Major, 2012) بعنوان:

“Water Scarcity as a Catalyst for Instability in the Jordan River Basin”

بعنوان “ندرة المياه كمحفز لعدم الاستقرار السياسي في حوض نهر الأردن”.

هدفت الدراسة إلى بيان أثر النمو السكاني على تقليل المصادر المائية في حوض نهر الأردن، وكمحفز لعدم استقرار المنطقة، وسيؤدي نقص المياه إلى مفاومة التوتر السياسي والأيدولوجي والثقافي بين إسرائيل ودول الطوق العربية؛ إذ من الصعب الحفاظ على السلام مع نقص الغذاء والماء، وزيادة حدة الغضب ضد إسرائيل، كما أن إجبار الفلسطينيين على الهجرة من الأراضي المحتلة إلى الدول المجاورة سبب عدم استقرار، وزيادة في التطرف والعنف، مع حرص الولايات المتحدة على الوجود السياسي والعسكري في المنطقة، واستعدادها للرد على تزايد حدة التهديد والمعاناة بسبب زيادة ندرة المياه في حوض نهر الأردن.

– ودراسة بيني (2013)، بعنوان

“Ethiopia's Biggest Dam Oversized, Experts Say”

“تضخم أكبر سد في إثيوبيا، كما يقول الخبراء”

يرى الكاتب أن كفاءة السد متدنية في إنتاج الطاقة، فهو لا ينتج كما تدعي إثيوبيا (6000) ميغاوات، ولم يعمل بفاعلية أكثر من (30 %) بإنتاج الطاقة الكهربائية، ولذلك يتساءل الباحث حول الهدف من صرف المليارات من أجل إنتاج هذه الكمية الضئيلة من الطاقة التي تقدر بـ (2000) ميغاوات، ويعزي الكاتب أن سبب عدم فعالية السد في إنتاج الطاقة، إلى الحمل الذي سيكون كبيراً للغاية على التوربينات التي ستعمل لإنتاج الطاقة الكهربائية.

– دراسة هوي وأشوك (Huiyi & Ashok, 2014) بعنوان:

“The Grand Ethiopian Renaissance Dam: Evaluating its Sustainability Standard and Geopolitical significance”

"سد النهضة الإثيوبي: تقييم معيار الاستدامة والأهمية الجيوسياسية".

حيث هدفت هذه الدراسة إلى بيان أن سد النهضة الإثيوبي سيكون مصدراً ضخماً لإنتاج الطاقة المستدامة، وإنقاذ إثيوبيا من نقص الطاقة، مما سيساعد على تسهيل التطور الاقتصادي في إثيوبيا والمنطقة، كما ساعد السد في كسر الجمود الطويل من الهيمنة المصرية على حوض النيل، في ظل محاولة إثيوبيا جلب مصر والسودان لإدارة مشتركة للمشروع، لكنها لم تتجح بسبب الموقف المصري الثابت، إذ كان هناك حاجة لإثيوبيا إلى الانفتاح وتعلم دروس من خبرات بناء السدود الكبيرة مثل الصين والهند وكندا والولايات المتحدة الأمريكية. وبهذا المشروع تصبح إثيوبيا صاحبة أكبر مصلحة على النيل، وأظهرت الدراسة حاجة دول حوض النيل لزيادة الحوار لإيجاد طرق شراكة مفيدة للجميع.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تتميز هذه الدراسة في أنها تتناول استراتيجية "إسرائيل" في دول حوض النيل ومنها إثيوبيا كما تتميز بتركيزها على سد النهضة، وعلى أثر إقامة سد النهضة على نهر النيل الأزرق على

حصّة مصر والسودان من حجم الوارد المائي المتدفق، بالإضافة إلى إظهار استراتيجية السياسة الإسرائيلية في محاولة إحكام القبضة على مصادر المياه في إثيوبيا.

منهجية الدراسة

منهج اتخاذ القرار: يهتم هذا المنهج بدراسة وتحليل العوامل والمؤثرات التي تحيط بصانعي القرار في السياسات الخارجية، ويأخذ بعين الاعتبار فكرة ومراحل صنع القرار، والعوامل المؤثرة فيه لتحليل وتفسير أسباب هذا القرار وأهدافه، باعتبار أن الشروع في بناء سد النهضة الإثيوبي هو قرار سياسي، وله عدة أبعاد سياسية، بالإضافة إلى الاستراتيجية الإسرائيلية حيال أفريقيا وخصوصاً إثيوبيا، فلا بد من استخدام هذا المنهج لدراسة أسباب هذا القرار لمعرفة أبعاد وأهداف بناء السد بالنسبة للدولة الإثيوبية، وتأثيره على السياسة الخارجية لكل من مصر وإثيوبيا.

المنهج التاريخي: يهدف لفهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل من خلال دراسة الأحداث الماضية والتطورات التي مرت عليها، خصوصاً وأن التاريخ هو أساس الحاضر، وهو انعكاس للماضي وتمهيد للمستقبل، إذ سيتم تحليل استراتيجية إسرائيل اتجاه دول حوض النيل، والرجوع إلى نشأتها وأصولها التاريخية، ودراسة حوض النيل في إطاره النظري، وتأثير حصص المياه قبل وبعد بناء السد.

المنهج الوصفي التحليلي: ذلك بهدف تجميع البيانات حول موضوع الدراسة وخصوصاً فيما يتعلق باستراتيجية إسرائيل اتجاه دول حوض النيل ومشروع سد النهضة.

المنهج القانوني: يعد هذا المنهج من أهم مناهج البحث العلمي وأقدمها وأكثرها استخداماً، ويظهر ذلك من خلال استعراض أهم الاتفاقيات والمعاهدات التي وقّعت لاستغلال مياه نهر النيل.

هيكلية الدراسة

تحتوي الدراسة خمسة فصول، وتشمل:

- **الفصل الأول (مقدمة الدراسة):** ويتناول هذا الفصل مقدمة عن الدراسة وأهميتها وأيضاً مشكلة البحث وأهدافه وفروض الدراسة ومنهجها وحدودها.
- **الفصل الثاني:** يتناول هذا الفصل المكانة الاستراتيجية لدول حوض النيل.
- **الفصل الثالث:** يتناول هذا الفصل الأهمية الاستراتيجية لسد النهضة لدول حوض النيل.
- **الفصل الرابع:** يتناول هذا الفصل الاستراتيجية الإسرائيلية حيال سد النهضة.
- **الفصل الخامس:** ويتضمن الخاتمة والنتائج والتوصيات.

الفصل الثاني

المكانة الاستراتيجية لدول حوض النيل

الفصل الثاني

المكانة الاستراتيجية لدول حوض النيل

يعد نهر النيل من أطول الأنهار في العالم، إذ يبلغ طوله من أقصى منابعه في الهضبة الإثيوبية (6671) كم، ويقدر عدد سكان دول حوض النيل بحوالي (317) مليوناً، ويعتمد نصفهم على نهر النيل في معيشتهم، كما يتميز نهر النيل عن باقي أنهار العالم بانسياب مياهه من الشرق والجنوب إلى الشمال عبر أقاليم ومناطق مختلفة في خصائصها المناخية، ومعالمها الجغرافية، وحياتها الطبيعية، وغطائها النباتي، وطبيعتها البشرية. وقد ربط بين شعوب متعددة الأعراف والأجناس، مختلفة اللغات واللهجات، ومتباينة الثقافات والسياسات بطريقة لا مثيل لها في العالم (طه، 2005: 17).

واصطلح الجغرافيون على تسمية الأراضي التي يجتازها نهر النيل، وتلك التي تنصرف مياهه إليها بـ "الحوض"، لذا فحوض النيل يشمل إضافة إلى مجراه، كل المرتفعات والهضاب والوديان والسهول والأراضي التي يجتازها، وتتحد مياهها من منابعه حتى مصبه في البحر الأبيض المتوسط (نديم، 2015: 18).

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي لتوضيح تطور وضع الدول وعلاقتها مع دول العالم وكذلك المنهج القانوني، إذ يعد هذا المنهج من أهم مناهج البحث العلمي وأقدمها وأكثرها استخداماً، ويظهر ذلك من خلال استعراض أهم الاتفاقيات والمعاهدات التي تم توقيعها لاستغلال مياه نهر النيل.

يتناول الفصل الثاني المكانة الاستراتيجية لدول حوض النيل من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: خصائص ومقومات دول حوض النيل.

المبحث الثاني: الإطار القانوني لتنظيم مياه حوض النيل.



خريطة(2): توضيح نهر النيل وروافده¹

¹ www.mapsoftword.com

المبحث الأول

خصائص ومقومات دول حوض النيل

منطقة حوض النيل هي جميع الأراضي التي يجري فيها النهر وروافده والتي تتحدر نحو واديه بحيث تتصرف مياه الأمطاره إليه، وتلك التي تروى بمائه، ويمكن أن يُضاف إلى حوض النهر، جميع الأقاليم التي تضمها الحدود الطبيعية، حتى ولو كان بعضها خالٍ من المطر ما دام انحدارها العام متجها نحو النهر (حمد، 2011: 53).

ويشمل حوض النيل القسم الأعظم من شمال شرق أفريقيا، وتبلغ مساحته بالتقريب حوالي (3,249,000) كيلومترا مربعا، وهي مساحة تعادل (10%) من المساحة الكلية لأفريقيا، ويعتبر النيل أطول نهر في العالم، وهو أمر ليس غريباً لنهر يمتد عبر أكثر من (35°) عرض، ويبلغ طوله من منبعه في بحيرة فيكتوريا حتى مصبه في البحر المتوسط (6930) كيلومترا. ومن الأمور التي تثير الانتباه أن المنابع الاستوائية لهذا النهر توجد على بعد لا يزيد على (800) كيلومتر من المحيط الهندي، ومع ذلك فإن مياهه لا تتصرف نحو هذا المحيط، بل تقطع رحلة طويلة تقترب من سبعة آلاف كيلومتر لتصب في البحر المتوسط، وما ذلك إلا لوجود هضاب شرقي أفريقيا والأخدود الأفريقي العظيم، الذي يخترقها بينه وبين ساحل المحيط الهندي من جهة، إضافة إلى الانحدار السائد في سطح كل أفريقيا الشمالية من الجنوب إلى الشمال (الأيوبي، 2016: 44).

المطلب الأول التعريف بدول منابع نهر النيل

دول منابع نهر النيل

تنقسم دول حوض النيل من حيث الموقع الجغرافي والتجانس الثقافي والاجتماعي إلى ثلاث مجموعات هي: مجموعة دول الهضبة الإثيوبية، ومجموعة دول الهضبة الاستوائية، ودول الممر والمصب.

مجموعة دول الهضبة الإثيوبية

تتكون من مجموعة دول الهضبة الإثيوبية من دولتين هما إثيوبيا وإريتريا، اللتين كانتا تشكلان منذ عام (1952) إلى عام (1994) كياناً سياسياً واحداً هو (إثيوبيا). وتأتي أهمية الدولتين في أنهما منبع لأكثر من أربعة عشر نهراً تتحدر شرقاً وغرباً وتساهمان بـ(14%) من موارد مياه النيل، كما تقع هذه المنابع الشرقية الصيفية أو الموسمية في إثيوبيا تحت سيطرة سياسية واحدة، تشقها المجاري العليا وأجزاء من الروافد الوسطى الصيفية الرئيسية لنهر النيل الثلاث: وهي السوبات والنيل الأزرق وعطبره

وتسكن الدولتين قوميات مختلفة أهمها الأمهرا والتقراي والأرومو، ويعتمد السكان على النشاط الزراعي والرعي بشكل رئيسي، لوفرة الأمطار والمياه السطحية. وبرغم إسهام الدولتين بكميات كبيرة في مياه النيل إلا أنهما تتعرضان لموجات جفاف باستمرار أدت إحداها في عام (1985) إلى حدوث مجاعات كبيرة في البلدين.

واستقلت إريتريا عن إثيوبيا عام (1991)، وسعت لبناء اقتصادها الضعيف، بإقامة علاقات مع دول الجوار (إثيوبيا والسودان ومصر)، ولكن سرعان ما تدهورت هذه بمجابهتها للحكومة

السودانية لمساعدتها وإمدادها للمعارضة السودانية، ثم دخولها في حرب مع إثيوبيا بسبب النزاعات الحدودية والمشاكل الاقتصادية بينهما (حسن البصري، 2014: 4).

مجموعة دول الهضبة الاستوائية

تتكون هذه المجموعة من دول أوغندا، الكونغو الديمقراطية، رواندا، بروتوي، تنزانيا، كينيا، والسودان، وهذه الدول تحيط ببحيرة فكتوريا (منبع النيل الرئيسي)، وكونت تعاوناً إقليمياً سمي بدول حوض الكاجيرا، حيث تمثل الزراعة المطرية النشاط الرئيسي ومصدر الدخل الأساسي لكل دول المجموعة إلى جانب السياحة.

حيث كانت دول هذه المجموعة تزرع تحت الاستعمار الأوروبي، فبلجيكا كانت تحتل الكونغو حيث استقلت عام (1960)، بينما كانت فرنسا تحتل رواندا وبورندي، في حين كانت أوغندا وكينيا وتنزانيا محتلة من قبل بريطانيا (صديق، 2007: 18-19).

دولة الممر والمصب

تتكون من مصر التي تشغل جزءاً كبيراً من مساحة دول حوض النيل، وتعتبر مصر بحق هبة النيل، حيث تعتمد بشكل كامل على مياهه، بينما يقل اعتماد السودان على مياه النيل عن مصر بسبب هطول الأمطار في الأجزاء الجنوبية والوسطى (حسن البصري، 2014: 6).

الوضع المائي لدول حوض النيل

إن إجمالي مساحة حوض نهر النيل تقدرُ بنحو (6650) كلم مربع، يغطي حوض النيل مساحة (3,4) مليون كلم مربع، ويمر بتسعة دول أفريقية يطلق عليها دول حوض النيل، بالإضافة

إلى أن إريتريا يمر بها نهر القاش في كسلا، ولم تكن دول أعالي الأنهار تعبأ بمياه النهر الذي ينبع من أراضيها لعدة أسباب:

- وجود بدائل مائية لغزارة أمطارها.
- وقوع منابع الأنهار بحكم الطبيعة في مناطق عالية وهذه المناطق الجبلية تحول دون جدوى الزراعة المروية، ولكن أدت موجات الجفاف وزيادة السكان إلى التفكير في نقل المياه واستغلالها للإنتاج الكهرومائي، ولكن مياه النهر الدولي المشترك صارت حقا مكتسبا لدول أسفل النهر، وهكذا نشأ تناقض بين دول أعلى النهر وأسفله (الصادق، 2000: 18-19).

ويستجمع النيل مياهه من عدة موارد، إما أن تكون أنهارا تصب مياهها في مجراه، أو أمطارا تهطل مباشرة عليه أو على روافده، وبناء على ذلك يمكن تقسيم الموارد إلى قسمين هما:

موارد مستدامة: وهي التي تحمل المياه من هضبة البحيرات وبحر الجبل وروافده إلى النيل الرئيسي بانتظام طوال العام، ويعزى ذلك لهطول الأمطار الغزيرة في وجود البحيرات التي تعتبر بمثابة خزانات مياه بالمنطقة؛ ونظراً لفقدان جزء من مياه هذه الروافد نتيجة لتسربها للمستنقعات أو التبخر، فإن نسبة ما يرد إلى نهر النيل الرئيسي من المياه يقدر في فصل الصيف بنسبة تصل إلى (80%) من كمية المياه المقدرة عند مدينة أسوان بنحو (84) مليار متر مكعب وفي فصل الشتاء بنسبة تصل إلى (14%) من هذه الكمية.

موارد موسمية: وهي الروافد التي تحمل المياه من هضبة الحبشة إلى النيل، حيث تهطل الأمطار بغزارة في فصل الصيف، وتقل أو تنعدم في فصل الشتاء مما يجعل كمية المياه الواردة إلى

النيل عبر الروافد تتغير تبعاً لكمية الأمطار التي تتساقط على الهضبة، ويلاحظ أن بعض هذه الروافد يجف ماؤها في بعض الشهور مثل (نهر عطبرة) (نديم، 2015: 21).

المطلب الثاني

الأهمية الاستراتيجية لدول حوض النيل

تعد منطقة حوض النيل موقعاً ذا أهمية جيوسياسية بالغة؛ لقربها من خطوط التجارة الدولية عبر البحر المتوسط، والبحر الأحمر، والمحيط الهندي، والخليج العربي.

جيوستراتيجية دول حوض النيل

السودان: تقع جمهورية السودان في الجزء الشمالي الشرقي من القارة الأفريقية، وتسمى سلة غذاء العالم، وبلد المليون ميل مربع - فهي جسر التواصل بين الوطن العربي وأفريقيا. عدد سكانها (35) مليون نسمة، ومساحتها (2.5) مليون كيلومتر مربع، أي ما يعادل مليون ميل مربع، طولها بين أقصى نقطة في شمالها وأقصى نقطة في جنوبها (2000) كلم، وعرضها بين أقصى نقطة في غربها وأقصى نقطة في شرقها (1700) كلم. تحدها من الشمال مصر، ومن الشرق إريتريا وإثيوبيا، ومن الجنوب كينيا وأوغندا وجمهورية الكونغو، ومن الغرب أفريقيا الوسطى وتشاد وليبيا (حمد، 2011: 55).

تألف الحكم في السودان حسب اتفاقية السلام عام (2011) من 3 مستويات، وهي مركزي رئاسي يتمثل في رئيس الدولة ومجلس الوزراء، وحكم إقليمي ويتمثل في حاكم كل ولاية في الدولة، ومحلي ويتمثل في المراكز المحلية بالولايات. ونص دستور السودان 2005 على أنها دولة لا مركزية، تتعدد فيها الثقافات واللغات وتتعايش فيها العناصر والأديان.

وعلى الرغم من تنوع الموارد المائية في السودان، واحتلال الصحراء مساحات صغيرة منه، إلا أنه يعاني مما يعرف بالفجوات الغذائية، حيث تتسم مياه الأمطار بالمتغيرات الزمانية والمكانية، إلى جانب قصر الموسم، وقلة الأمطار في مواقع الزراعة المطرية، ومواقع تركز الثروة الحيوانية وذلك في أغلب أيام السنة، إلى جانب ضيق أوعية حصاد المياه، وهذا السبب يجعل استغلال المياه المتدفقة فيه لا يرقى للصورة المطلوبة (نديم، 2015: 24).

ويشكل النيل وروافده أكبر وأهم مصدر للمياه في السودان، وتبلغ كميات مياه النيل وروافده في السودان كالاتي:

1. النيل الأزرق وإيراده عند الخرطوم يقدر بـ(54) مليار متر مكعب.
2. النيل الأبيض وإيراده عند الخرطوم يقدر بـ(27) مليار متر مكعب.
3. نهر عطبرة وإيراده عند عطبرة يبلغ (12) مليار متر مكعب.

ويعد القطن أهم محصول زراعي، ويعتبر الصادر الأول، الذي يوفر للبلاد العملات الصعبة، ويوفر الخامات للصناعات المحلية، وتحتوي بذوره على حوالي (20%) من الزيت النباتي. كما يعد السمسم من المحاصيل الزراعية المهمة في البلاد، ويستخدم في إنتاج أجود أنواع الزيوت، ويعتبر السودان من أكبر الدول المصدرة للسمسم في العالم، أما المحاصيل البستانية التي تكثر في السودان فهي الخضر والفاكهة، حيث تعد جزءاً مهماً من صادرات السودان.

كما تُصدّر السودان الصمغ العربي، وهو محصول عالمي مهم ينتج السودان (85%) منه، ويحتل المرتبة الثانية في صادرات البلاد من المحاصيل الزراعية بعد القطن، ويستخدم كمادة مهمة

في صناعة الأدوية والعلطور والحلويات والمشروبات الغازية والمعلبات وغيرها من الصناعات على المستوى العالمي (حمد، 2011: 55).

وللسودان أهمية استراتيجية لإطلالها على المحيط الهندي والبحر الأحمر، كما تقع السودان ضمن منطقة القرن الأفريقي التي تشهد تسابقاً عالمياً للسيطرة عليها، لأهميتها الخاصة والعالمية بالتجارة العالمية، إذ تصدر الذهب بنسبة 34 % والثروة الحيوانية 25 % والمنتجات الزراعية 24 %، ليأتي البترول الخام والمشتقات بالمركز الرابع بنسبة 11 % والمواد المصنعة بنسبة 4 %.

مصر: دولة عربية، أفريقية تقع في الركن الشمالي الشرقي من قارة أفريقيا، على ساحل البحر المتوسط بين ليبيا وقطاع غزة في فلسطين، فيحدها البحر الأبيض المتوسط من الشمال، والبحر الأحمر من الشرق، والسودان من الجنوب وليبيا من الغرب، ويجري في مصر نهر النيل الذي يتجه شمالاً مخترقاً الصحراء ليصب في البحر المتوسط.

ومن أهم خصائص المناخ في مصر أنه قليل المطر، ويمكن التمييز بين فصلين مناخيين فقط، هما فصل الصيف الجاف والحر، وفصل الشتاء المعتدل القليل الأمطار، وتتنخفض درجة الرطوبة في مصر بشكل واضح بالاتجاه من الشمال إلى الجنوب، إلى جانب الاتجاه صوب المناطق الصحراوية البعيدة عن البحر المتوسط (الجيد، 2010: 51).

ونظام الحكم في مصر نظام جمهوري شبه رئاسي، حيث إن الرئيس المصري فعلياً هو رئيس الدولة ويساعده رئيس الحكومة، مع وجود نظام أحزاب معارضة (العجاردة، 2015: 173).

واعتمدت مصر سياسة التوسع الزراعي والاستيطاني بغرض زيادة الرقعة المغمورة، وبعد تنفيذ المشاريع المخطط لها، وبناء على التقديرات المصرية، فإن مصر تحتاج كمية مياه تبلغ (79)

مليار متر مكعب في العام لتغطية الحاجة للزراعة والصناعة والأغراض المنزلية والخدمات الحضرية. كما أنها تحتاج إلى كمية إضافية من المياه تبلغ (235) مليار متر مكعب من المياه سنوياً فوق حصتها الحالية، التي تبلغ (5.55) مليار متر مكعب في العام (نديم، 2015: 28).

ويمكن بالمجمل تفصيل الإجمالي العام بأهمية مياه النيل بالنسبة لمصر، على النحو التالي:

1. إن نهر النيل هو المصدر الأول -إن لم يكن الأوحيد- لمياه الوادي في مصر قديماً وحديثاً ولا يوجد مصدر آخر للمياه يمكن مقارنته به.

2. تأتي أهمية النيل بالنسبة لمصر باستخداماته في أغراض أخرى غير الري والزراعة ومنها الملاحة الداخلية التجارية والسياحة وتوليد الطاقة الكهربائية على السدود إلى جانب استخدامه على نطاق واسع في العمليات الصناعية.

وبالنظر إلى ضخامة إسهام النيل كمصدر للمياه في مصر، فإنه سيظل الركيزة الأساسية لأي خطة مستقبلية للمياه في مصر، سواء في مجال التنمية الزراعية أو الصناعية أو الاقتصادية بوجه عام، خاصة إذا ما استمر الحال على ما هو عليه الآن، رجوعاً إلى سياسات عدم الترشيد أو الزيادة السكانية المضطربة، أما بقية دول حوض النيل فليس لها سوى مصالح محدودة أو هامشية فيما يتعلق بمياه النيل (الري، الزراعة) ولا يستثنى من ذلك سوى السودان (المشاط، 2007: 98).

ويعمل بالزراعة (40%) من سكان مصر، ومن أهم المنتجات الزراعية القطن والأرز والذرة الشامي والبقوليات والقمح، في حين الثروة الحيوانية محدودة ومتمثلة في الأغنام والماعز ولكنها لا تضاهى بالثروة السمكية الكبيرة. أما بالنسبة لمجال الصناعة فقطاع الصناعة متقدم ويمثل (22%) من الناتج القومي، وأهم الصناعات تكرير البترول، والحديد والصلب، وكذلك الكيماويات والأدوية

والملابس الجاهزة والمصنوعات الجلدية والمواد الغذائية والصابون، أما بالنسبة لصادرات مصر فهي القطن والغزل والمنسوجات والفواكه والخضر والأرز (حمد، 2011: 59).

تتمتع مصر بأهمية استراتيجية تتمثل في عدة محاور: كالقوى البشرية والثروات الاقتصادية التي تزخر بها، والحضارة العرقية التي تعود لمئات السنين، والموقع الجغرافي، مما يوفر فيها مقومات الجذب السياحي.

أوغندا: تقع أوغندا وسط القارة الأفريقية بين خطي عرض (20-40) جنوب وخطي طول (29-32) شرقاً، وتحيط بالقسم الشمالي لبحيرة فكتوريا، وتحدها كينيا من الشرق وتتنانبا من الجنوب والسودان من الشمال وزائير من الغرب ورواندا من الجنوب الغربي (نديم، 2015: 30).

وتعد أوغندا جمهورية منذ سقوط النظام الملكي فيها، ويكون رئيس أوغندا على حد سواء رئيس الدولة ورئيس الحكومة، وهناك نظام تعدد الأحزاب مكفول به دستورياً منذ (2005). حيث تمارس السلطة التنفيذية من قبل الحكومة، وتستند السلطة التشريعية في البلاد على كل من الحكومة والبرلمان، ويعتمد النظام البرلماني على الاقتراع الديمقراطي العام لجميع المواطنين بدءاً من عمر (18) عاماً (خفاجة، 2016: 191).

ويمتاز مناخ أوغندا بأنه مداري ممطر بشكل عام، وخاصة حول بحيرة فكتوريا حيث تهطل الأمطار طوال العام، وشبه جاف في الشمال الشرقي، وبالنسبة لموقع أوغندا تتنوع درجة الحرارة خلال العام (أحمد، 1991: 63).

وتعتبر الزراعة أهم نشاط للسكان في أوغندا، ويعتبر البن أهم محصول زراعي، حيث تنتج منه (193) ألف طن، وتحتل المركز الخامس في العالم (5% من الإنتاج العالمي) بعد كولومبيا والبرازيل وساحل العاج والمكسيك، كما تنتج أوغندا البطاطا الحلوة والذرة والقطن والموز الكبير الحجم والشوفان والشعير وقصب السكر والتبغ والكاكاو ونخيل الزيت والشاي وجوز الهند، ويتم تصدير جزء من هذه المحاصيل إلى الخارج.

ورغم انتشار ذبابة "التسي تسي" التي تحد من تربية الحيوان في بعض مناطق أوغندا إلا أنها تنتشر في إقليم السافانا والأدغال، وأشهر الحيوانات هي الأبقار التي تعتبر السافانا موطنها الطبيعي إضافة إلى الأغنام.

أما بالنسبة للصناعة فلا تزال في أول مراحلها، وهي من نوع الصناعات الخفيفة والأولية. وتحتوي أوغندا على شبكة هائلة من المواصلات، التي أمنت اتصالها بالعالم الخارجي، وتتصل أوغندا بالمحيط الهندي بخط حديدي عن طريق كينيا، وتعتبر بحيرة فيكتوريا طريقاً جيداً للمواصلات بين أوغندا وكينيا وتنزانيا (حمد، 2011: 69).

أما الأهمية الاستراتيجية لدولة أوغندا فتكمن في في أنها من دول منابع الرئيسية التي تعتمد على الثروة المعدنية كدخل لها ومن تلك المعادن الذهب، والنحاس، بالإضافة إلى اهتمامها بالثروة الزراعية.

كينيا: تقع جمهورية كينيا في الساحل الشرقي لأفريقيا بين خطي عرض (4) شمالاً و(4) جنوباً، وخطي طول (34، 41) شرقاً، ويحدها من الشمال السودان وإثيوبيا، ومن الشرق الصومال والمحيط الهندي، ومن الجنوب تنزانيا، ومن الغرب بحيرة فيكتوريا وأوغندا.

ونظام الحكم في كينيا جمهوري، ويشغل رئيس الجمهورية منصبَ رئيس الدولة ورئيس الحكومة، ويتم انتخابه بالاقتراع الشعبي لفترة رئاسية مدتها خمس سنوات (تركي، 2003: 162).

ويقسم خط الاستواء كينيا إلى جزأين متساويين تقريباً، إقليم شمال خط الاستواء وآخر جنوبه ويسود الطقس الحار وتساقط الأمطار القليلة نسبياً، ويمكن تقسيم إقليم جنوب خط الاستواء إلى ثلاثة مناطق مناخية هي: منطقة الساحل وهي رطبة ومتوسطة الحرارة السنوية فيها (24) درجة، والمنطقة المرتفعة وهي باردة نسبياً، ثم إقليم بحيرة فكتوريا ومناخها استوائي، وتتميز كينيا بموسمين (الحيد، 2010: 54).

وتعددت المحاصيل الزراعية في كينيا لا لتباين الظروف الطبيعية فحسب، بل لتتعدد طرق ونظم الإنتاج، حيث يعد البن والشاي من أهم الصادرات، إضافة إلى منتجات المزارع الكبيرة التي تنتج الحبوب كالفحم والشعير والذرة، وتحتكر كينيا زراعة وإنتاج نبات يستخدم في مقاومة الحشرات يسمى برثروم (**Byrethrum**)، ويزرع البن في شرق الأخدود في مزارع الأوربيون، كما يزرع الشاي في المناطق المرتفعة التي تزيد عن (2000) متر ويقدر الإنتاج (62 ألف طن). أما الثروة المعدنية المستثمرة فقليلة ولا تتعدى كربونات الصوديوم وقليلاً من الذهب، ويستخرج كربونات الصوديوم من بحيرة مجادي الذي يناهز إنتاجه المائة ألف طن سنوياً (حمد، 2011: 65).

وتكمن الأهمية الاستراتيجية لكينيا أنها من دول القرن الأفريقي، حيث تعاضمت الأهمية الاستراتيجية لدول القرن الأفريقي، لأنها تتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر.

إثيوبيا: وتعرف باسم (زباسينا) سابقاً، والمعروفة حالياً بإثيوبيا الفدرالية الديمقراطية، واحتلت مكانة بارزة في تاريخ الإنسان الأول في أفريقيا خاصة في مجال الزراعة، ولا تزال آثار ذلك

واضحة في العديد من المناطق الأثرية في إثيوبيا، ونظام الحكم في إثيوبيا جمهوري فيدرالي برلماني (الفقي، 2014: 167).

وتعتبر إثيوبيا بلداً شاسعاً ومتعدد الديانات والأعراق والثقافات، وقد خلق هذا التعدد الكثير من المشاكل، من ذلك الاختلاف، وتعدد الثقافات داخل الأقاليم، ورغم معاناة هذا البلد ومشاكله، إلا أنه ما زال محط أنظار أقطار الدول الأفريقية، وتعد من أقدم الدول المستقلة في قارة أفريقيا.

تقع إثيوبيا في شرق أفريقيا على خطي طول (48) إلى (33) درجة شرقاً، وخطي عرض (3، 35، 14) درجة شمالاً، لها حدود مع إريتريا والصومال وكينيا والسودان، وهي تقع في شرق القارة الأفريقية بالقرب من باب المنذب، وتوجد في باطن الأرض الإثيوبية العديد من المعادن مثل: البوتاسيوم - النحاس - الزنك - الذهب - الفضة - البلاتين - الحديد.

ويعد مناخ إثيوبيا مدارياً موسمياً، تعثره بعض التغيرات حسب الطبيعة الجغرافية للبلاد، كما أن هناك اختلافاً في المناخ حسب الأقاليم، وهو متباين، مما يؤثر على السكان والصحة العامة والشؤون العسكرية (الجيد، 2010: 57).

وتكمن الأهمية الاستراتيجية لإثيوبيا أنها من دول القرن الإفريقي التي تطل على المحيط الهندي وتتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، حيث مضيق باب المنذب.

جمهورية الكونغو: تقع جمهورية الكونغو الديمقراطية وسط قارة أفريقيا بين خطي عرض (5 شمالاً و13 جنوباً) وخطي طول (16-30) شرقاً، ويجاور الكونغو السودان في الشمال، وأفريقيا الوسطى غرباً، وفي الجنوب الغربي أنجولا، وفي الجنوب بورندي وفي الشرق أوغندا (جودة، 2002: 121). ونظام الحكم في الكونغو رئاسي، حيث يُمنح لرئيس

الجمهورية سيطرة شبه كاملة على الحكومة، وينتخب رئيس الجمهورية لفترة خمسة أعوام.

وتتنوع موارد الثروة في الكونغو نتيجة تنوع البيئات واختلاف التركيب الجيولوجي، وتحتوي أراضي الكونغو على عدة معادن تتركز في ثلاث مناطق رئيسية، هي منطقة شابا - كاساي - كيلو - موتو. وإنتاج النحاس يرشحها لاحتلال المرتبة الخامسة في العالم بين الدول المنتجة، حيث يقدر الإنتاج بحوالي (444) ألف طن، وتحتل الكونغو المرتبة الأولى في العالم في إنتاج الكوبالت.

وتنتج الكونغو حوالي نصف إنتاج العالم من زيت النخيل، ويزرع القطن وينتج بحوالي (14) ألف طن، كما يعد المطاط الطبيعي من أهم مصادر الثروة في الكونغو، ويزرع أيضا الموز والكاكاو وقصب السكر والبن العربي والتبغ والشاي (حمد، 2011: 69).

وتكمن الأهمية الاستراتيجية للكونغو في وقوعها في وسط القارة الأفريقية، كما أنها تطل على المحيط الأطلسي.

رواندا: تقع رواندا في وسط أفريقيا بين خطي عرض (5,315) جنوباً، وبين خطي طول (28,31) شرقاً. يجاور رواندا من الشمال أوغندا، ومن الغرب الكونغو الديمقراطية، ومن الجنوب بروندي، ومن الشرق تنزانيا (معين، 1994: 62). ونظام الحكم في رواندا جمهوري رئاسي، يقوم على تعدد الأحزاب (شبانة، 2017: 189).

ويعمل (90%) من سكانها بالزراعة، ومن أهم المنتجات البن والشاي، إضافة إلى عملهم بالصناعة والتي من أهمها: المشروبات والمواد الغذائية والمبيدات الحشرية والأسمت والصابون

والأحذية ومنتجات البلاستيك والمنسوجات، ومن أهم صادراتها البن والشاي والقصدير والمبيدات الحشرية (حمد، 2011: 73).

وتكمن الأهمية الاستراتيجية لرواندا أنها تعد بوابة بحرية لمنطقة البحيرات الكبرى، ومصدراً لقوتها الاقتصادية، ومرجعاً للغتها السواحيلية.

تنزانيا: تقع تنزانيا في شرق القارة الأفريقية بين خطي عرض (1-12) جنوباً، وخطي طول (40.5) شرقاً. ولديها ساحل بطول (1424) كم يطل على المحيط الهندي. (بترجي، 1992: 109)، ونظام الحكم في تنزانيا جمهوري (المنتدى الإسلامي، 2015: 3).

وتعد الزراعة دعامة الاقتصاد التنزاني، وتمثل (85%) من قيمة الصادرات، ويعمل بها أكثر من (80%) من السكان، ومن المحصولات: الأرز، والذرة والنباتات الدرنية، وتشغل الغلات الزراعية الغذائية (60%) من الأراضي الزراعية، ومن المحصولات أيضاً القطن، والبن، والقرنفل، والسيسل، والكاسافا، وقصب السكر، ونخيل الزيت. وتشكل الثروة الحيوانية دعامة اقتصادية في البلاد، فعدد الأبقار حوالي (11) مليوناً، ومن الأغنام والماعز (10) ملايين، وإنتاجها من المعادن يشمل القصدير والنحاس والفوسفات، وتوجد صناعات المواد الغذائية، والمنسوجات، وصناعة الجلود، وبعض الصناعات الأخرى.

وتكمن الأهمية الاستراتيجية لتنزانيا أنها تعد بوابة بحرية لمنطقة البحيرات الكبرى، ومصدراً لقوتها الاقتصادية، ومرجعاً للغتها السواحيلية.

جنوب السودان: جنوب السودان دولة انفصلت عن السودان منذ 9 تموز عام (2011)، مساحتها (584) ألف كيلومتر مربع وعاصمته جوبا، وتقع على خطي العرض 7 و13 درجة شمال خط الإستواء وخطي الطول 14 و34 درجة شرق خط غرينتش، حيث أصبحت دولة جنوب السودان عضوًا في الأمم المتحدة يوم 14 تموز (2011). وتتميز دولة جنوب السودان بغزارة الأمطار، حيث يستغرق موسم الخريف تسعة أشهر في كل عام، وهي مغطاة بالغابات الخضراء التي تستحوذ على 80% من مساحة غابات السودان السابق، وتتمتع بموارد طبيعية كبيرة، وثروة حيوانية لا بأس بها، وهذه الدولة الجديدة لا تستثمر أكثر من 5% فقط من ملايين الأفدنة الصالحة للزراعة، وأرضها تصلح لإنبات شتى أنواع المحاصيل: الأرز، قصب السكر، الذرة، الفاكهة ... إلخ، وفي باطن الأرض مختلف أنواع المعادن، كالنفط الحديد، اليورانيوم، ... (حقار، 2016: 23).

ويشكل الجنوب السوداني العمق الاستراتيجي للسودان بشقيه الأمني والاقتصادي، فالجنوب غني بالموارد الطبيعية، ويأتي على رأسها النفط، حيث يمثل 75% من الإنتاج الكلي للسودان، وبذلك فقد الشمال هذه النسبة التي أدت بدورها إلى حدوث خلل في الأوضاع الاقتصادية، وتكمن الأهمية الاستراتيجية لمنطقة جنوب السودان في امتلاكه نسبة كبيرة من الآبار النفطية ومصادر المياه.

ويمكن تصنيف دولة جنوب السودان كدولة نيلية ذات اهتمامات عالية ودور كبير في نهر النيل، أسوة بمصر والسودان وإثيوبيا، ويتوقع أن يلعب جنوب السودان دوراً كبيراً في مجريات

الأمر في نهر النيل بما في ذلك مسألة اتفاقية الإطار التعاوني لحوض النيل، التي ما زالت مثار جدل بين مصر والسودان من جانب، ودول حوض النيل الأخرى من جانب آخر.

ويتوقع المراقبون في هذا المجال أن تقوم جمهورية جنوب السودان بالانضمام للاتفاقية، وذلك بسبب العلاقات العرقية والجغرافية والتاريخية والثقافية والاقتصادية الوطيدة التي تربطها بدول البحيرات الاستوائية، والوقوف مع هذه الدول في نزاعاتها النيلية مع مصر والسودان (الفاضل، 2016: 49).

أهمية دول حوض النيل

تعد دول حوض النيل من الدول ذات الأهمية الكبيرة؛ لموقعها الجغرافي الذي ساعد على توفير ثروة زراعية، مما أدى إلى انتشار المزروعات والمحاصيل المتنوعة، وتنوعت الأهمية إلى أهمية اقتصادية، وأخرى سياسة، وهي على النحو التالي:

الفرع الأول: الأهمية الاقتصادية لدول حوض النيل

سعت دول حوض النيل إلى تطوير العلاقات حيث أخذت أشكالاً عدة، ما بين تعاون في المصالح المشتركة والتبادل التجاري وروابط دبلوماسية وسياسية وأمنية وسعي نحو تحقيق الحرية والإستقلال مما ساعد في إنحسار الإستعمار عنها بحصولها على إستقلالها السياسي. وقد سعت في الآونة الأخيرة لتقوية علاقاتها الإقتصادية والتجارية والتنمية المبنية على مبدأ مبادلة المصالح وتقاسم ثمار التعاون مع بعضها وهذا التعاون يشجع على الإستقرار السياسي في دول حوض النيل عبر التوسط لحل الخلافات الداخلية في تلك الدول لأن الإستقرار السياسي من أهم العوامل لجلب الإستثمارات الدولية وتقديم القروض والمساعدات (عثمان، 2013: 142).

كما يتضح أن حوض النيل غني كمية ونوعية بموارده المائية، إلا أنه فقير جداً بموارده الاقتصادية، وفقيراً كذلك في قدراته التنظيمية اللازمة لإدارة تلك الموارد المائية، ويترتب على ذلك أن المحصلة النهائية هي توفر المياه مع عدم استطاعة نسبة كبيرة من شعوب تلك الدول على استخدام المياه في الشرب أو الصرف الصحي، ومن ثم فإن النتيجة النهائية لهذه العملية على وجه العموم هي محدودية الموارد المائية (كشك، 2003: 58).

الفرع الثاني: الأهمية السياسية لدول حوض النيل

يعتبر حوض النيل ارتباطاً جغرافياً هاماً على مستوى قارة أفريقيا، هذه الأهمية تأتي من أن دوله مجتمعة، تشكل كتلة جغرافية وبشرية لها وزنها الإقليمي والدولي، قياساً بما تملكه من قدرات وموارد طبيعية، وتشير الإحصاءات إلى أن عدد سكان دول الحوض يقدر بنحو (300) مليون نسمة، بما يعادل نسبة (46%) من الكتلة السكانية لكل القارة الأفريقية، كما أن مساحتها الكلية تبلغ في جملتها (9) مليون كيلومتر مربع، بما يعادل نسبة (30%) من المساحة الكلية لقارة أفريقيا، أما من الناحية الجيوستراتيجية، فتطل دول حوض النيل على كل من البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والمحيطين الهندي والأطلسي، فضلاً عن أن غالب دول هذا الإقليم تربطها علاقات وثيقة مع عدد من المنظمات والتجمعات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، الجامعة العربية، وتجمع دول البحر المتوسط الأوروبي، وبنوك التنمية الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية، ومنظمات الأمم المتحدة (الأيوبي، 2016: 67-68).

الاساس القانوني الذي تقوم عليه الدول في وثيقة سد النهضة:

-مبدأ التعاون

التعاون على أساس التفاهم المشترك، المنفعة المشتركة، حسن النوايا، المكاسب للجميع، ومبادئ القانون الدولي. التعاون في تفهم الاحتياجات المائية الدول المنبع والمصب بمختلف مناحيها.

-مبدأ التنمية، التكامل الإقليمي والاستدامة

الغرض من سد النهضة هو توليد الطاقة، المساهمة في التنمية الاقتصادية، الترويج للتعاون عبر الحدود والتكامل الإقليمي من خلال توليد طاقة نظيفة ومستدامة يعتمد عليها.

- مبدأ عدم التسبب في ضرر ذي شأن

سوف تتخذ الدول الثلاث كل الإجراءات المناسبة لتجنب التسبب في ضرر ذي شأن خلال استخدامها للنيل الأزرق / النهر الرئيسي.

- مبدأ الاستخدام المنصف والمناسب

سوف تستخدم الدول الثلاث مواردها المائية المشتركة في أقاليمها بأسلوب منصف ومناسب.

- مبدأ التعاون في الملء الأول وإدارة السد

اتفاق على الخطوط الإرشادية وقواعد الملء الأول لسد النهضة التي ستشمل كل السيناريوهات المختلفة، بالتوازي مع عملية بناء السد.

-مبدأ بناء الثقة

سيتم إعطاء دول المصب الأولوية في شراء الطاقة المولدة من سد النهضة.

-مبدأ تبادل المعلومات والبيانات

سوف توفر كل من مصر وإثيوبيا والسودان البيانات والمعلومات اللازمة لإجراء الدراسات المشتركة للجنة الخبراء الوطنيين، وذلك بروح حسن النية وفي التوقيت الملائم.

-مبدأ أمان السد

تقدر الدول الثلاث الجهود التي بذلتها إثيوبيا حتى الآن لتنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية المتعلقة بأمان السد.

- مبدأ السيادة ووحدة إقليم الدولة

سوف تتعاون الدول الثلاث على أساس السيادة المتساوية، وحدة إقليم الدولة، المنفعة المشتركة وحسن النوايا، بهدف تحقيق الاستخدام الأمثل والحماية المناسبة للنهر.

- مبدأ التسوية السلمية للمنازعات

تقوم الدول الثلاث بتسوية منازعاتهم الناشئة عن تفسير أو تطبيق هذا الاتفاق بالتوافق من خلال المشاورات أو التفاوض وفقاً لمبدأ حسن النوايا. إذا لم تتجح الأطراف في حل الخلاف من خلال المشاورات أو المفاوضات، فيمكن لهذه الأطراف مجتمعة طلب التوفيق، الوساطة أو إحالة الأمر إلى عناية رؤساء الدول / رئيس الحكومة. (مركز دراسات الوحدة العربية، 2015: 196-193)

المبحث الثاني

الإطار القانوني لتنظيم مياه حوض النيل

تعود البرتوكولات والمعاهدات والاتفاقيات الدولية لمياه النيل إلى عام (1891)، حيث اهتمت بريطانيا المنتفذة في منطقة حوض النيل في ذلك الوقت، بإبرام الاتفاقيات والمعاهدات.

المطلب الأول

طبيعة المشكلات المائية بين دول حوض النيل

أدت التركيبة القبلية العرقية لشعوب دول حوض النيل، والاختلافات الثقافية والاجتماعية والعرقية، والتفاوت في الوضع الاقتصادي من بلد إلى بلد، والخلافات حول الحدود الموروثة، وأسباباً أخرى عديدة، إلى نشوب الحروب والنزاعات المحلية والإقليمية في حوض النيل، وازداد خطرها على شعوب المنطقة بعد تفشي الأمراض والفقر والكوارث، وازداد خطرها أكثر بسبب التدخلات الأجنبية المختلفة والاستعمارية وتشابك المصالح.

الأمر الذي أدى نشوب نزاعات وحروب جعل المنطقة تعيش في توتر أدى إلى تعثر مشاريع التنمية، فوجود نزاعات داخلية في إقليم دولة، ونزاعات بين دولة ودولة أخرى، ترتب عليه إشاعة حالة من عدم الاستقرار، وانعدام الثقة بين العديد من دول حوض النيل، واستخدام مياه النيل في هذه الصراعات، وفي إدارة وتوجيه هذه الصراعات، مما أدى وسيؤدي إلى تأخير الاتفاق بين دول الحوض العشر على كيفية إدارة وتوزيع مياه النيل (علي، 2003: 4).

كما أصبحت دول منابع النيل تعاني من مشكلة انفجار ديموغرافي، الأمر الذي فرض عليها التوسع الزراعي، وتحقيق الأمن المائي، ولا يتأتى لها ذلك إلا بإنشاء المشروعات المائية والسدود الضخمة القادرة على التحكم في هذه العملية، وتشير الإحصائيات إلى وجود نحو (160) مليوناً

من ساكني حوض النيل، يعتمدون على مياهه في حياتهم، وسوف تزداد حدة الضغط على هذه الموارد المائية مع زيادة عدد سكان حوض النيل، التي من المتوقع أن تتضاعف في غضون الأعوام الخمسة والعشرين القادمة (عبد الملك، 1990: 172).

المشكلات المائية في دول حوض النيل

يكمن جوهر الصراعات لدى دول حوض النيل في الآتي:

أولاً: تكمن طبيعة هذا الصراع في محاولة بعض أطرافه استعادة أو زيادة حصتها أو نصيبها في كمية المياه التي تستخدمها لأمنها الغذائي، ممثلة في مشروعات الري والزراعة والاستهلاك الصناعي ومياه الشرب، وبطبيعة الحال ونظراً لعدم وضوح النظم الثابتة لتنظيم حقوق واستغلال مياه النيل، فإن المشكلات والمنازعات باتت هي السمة الغالبة عند فتح ملف المياه في المنطقة.

ثانياً: يمكن استخلاص أن الاهتمام بمشكلة المياه أصبحت ظاهرة، وقد تنبتهت الأمم المتحدة إلى ذلك، فعقدت جلسات النقاش في مقر الأمم المتحدة في جنيف بسويسرا، وقامت لجنة القانون الدولي في "لاهاي" عام 1899 بمناقشة مشروع قانون جديد حول الأنهار الدولية (الذي تضمن عدة قواعد منها التسوية المبكرة والعادلة وان تمتع أي دولة عن أي عمل من شأنه أن يزيد من خطورة الوضع وأن تتم تسوية النزاعات على أساس احترام مبدأ المساواة في السيادة بين الدول من أجل مواجهة المشاكل المحتملة نتيجة تزايد المنافسة والصراع المتوقع حول مصادر المياه (عثمان، 2013: 167-168).

ونظمت وزارة الخارجية المصرية في هذا الإطار، أول ندوة دولية في أفريقيا عن مشكلة المياه تحت عنوان: "الندوة الدولية للسياسات وتكنولوجيا المياه في أفريقيا" بالتعاون مع البنك الدولي والمجلس الأمريكي للاستراتيجية الدولية في حزيران (1991). ويزداد هذا الإهتمام محلياً ودولياً بمشكلة المياه، بعد أن بدأت أعراض ومظاهر الخلاف تزداد بين الدول، هذا وقد كان للجفاف الذي ضرب المنابع الإثيوبية للنهر آثاره الواضحة لفترة ثماني سنوات متصلة بسبب انخفاض كمية المياه التي تصل إلى أسوان منذ العام (1979) إلى العام (1987).

وكان للتدخل الاجنبي دوره في إثارة القلق والشكوك كالتدخل الامريكي في مصر والسودان، فالتحركات الأمريكية في منطقة هضبة البحيرات الإستوائية والهضبة الإثيوبية (منابع النيل) تصب في إطار تقسيم العمل الدبلوماسي والمنافسة الفرعية بين الدول الكبرى ويأتي أيضاً الدور الإسرائيلي ضمن الإستراتيجية الإسرائيلية في حوض النيل التي تشمل الأطماع الإسرائيلية في مياه النيل وكسر طوق العزلة الإقليمية وقضايا أمن البحر الأحمر والهيمنة على المصادر التجارية فيه والأخطر من ذلك في السياسة الإسرائيلية هو ما يعرف بمبدأ شد الأطراف عن طريق خلق وسائل شد مثل دعم صدامات الحدود المسلحة والتسلل والفتن الداخلية العرقية والدينية وغيرها، وهو ما يظهر بوضوح في حالة دارفور في السودان، وإن إسرائيل لا تخفي عروضها للتعاون مع إثيوبيا لتنفيذ مشروعاتها المائية بل نجدها تقدم للبنك الدولي رسمياً طلب تمويل مشروعات على أن ينفذها خبراء إسرائيليون (أمين، 1994: 181).

لذا تؤدي المشاكل الواقعة في منبع النهر باستمرار إلى مشاكل مناظره لها في مصبه، مما يؤثر على الحاجات الداخلية المتزايدة لدولتي أدني النهر خاصة مصر لحاجتها الكبيرة للمياه (عثمان، 2013: 167-168).

أوجه التعاون بين دول حوض النيل

إن انتماء دول حوض النيل لبعضها البعض والتعاون بينها تاريخي فهو علاقة بقاء ومصير، والعلاقات التاريخية التي ترسخت بين دول حوض النيل علاقات قائمة على وحدة الهدف والمصير والحياة المشتركة، وهي في الوقت نفسه حقائق ثابتة، استقرت وتوطدت في الماضي وامتدت إلى الحاضر، ويتعين تثبيتها وتأكيدتها في المستقبل.

وفي العصر الحديث أخذت العلاقات بين دول حوض النيل أشكالاً عدة، ما بين تعاون في المصالح المشتركة، والتبادل التجاري، وروابط دبلوماسية وسياسية وأمنية، وسعي نحو تحقيق الحرية والاستقلال، مما ساعد في انحسار الاستعمار عنها بحصولها على استقلالها السياسي، وقد سعت في الفترة الزمنية الأخيرة إلى تقوية علاقاتها الاقتصادية والتجارية والتنمية المبنية على مبدأ مبادلة المصالح، وتقاسم ثمار التعاون مع بعضها البعض (عثمان، 2013: 142).

ويشمل التعاون بين دول حوض النيل في إطار (مبادرة حوض النيل) عام 1999 المشاريع ذات المنافع المشتركة، وبناء خزانات ومشاريع الربط الكهربائي، إضافة إلى تطوير الإدارة المبكرة للفيضانات والجفاف وأعمال الوقاية، مثل مشاريع مكافحة التصحر والجفاف، ومساقط توليد الطاقة الكهربائية في مواضع الخزانات المختلفة في إثيوبيا، ويوجد مشروع للربط الكهربائي بين دول حوض النيل الست الواقعة في شرق أفريقيا مع السودان، إضافة إلى مشاريع الأمن الغذائي عن طريق الزراعة المروية والمطرية، وتم إقرار كل أوجه هذا التعاون في مبادرة حوض النيل، ويجري الآن إعداد الصيغ لدراسة هذه المشاريع لتحقيق التعاون بين كافة دول الحوض.

ولعل أهم مقررات مبادرة حوض النيل هو اتفاق جميع الدول الأعضاء على اتخاذ القرارات جماعياً، مما يؤمن للجميع الحق في التوصل إلى حلول مرضية متفق عليها لكل الخلافات التي قد

تنشأ بينهم، ولهذا فإن انفراد خمس من الدول الأعضاء في المبادرة بالتوقيع على الاتفاق الجديد في عنيتيبي في أوغندا يهدد بفشل ما تم التوافق عليها جماعياً في مبادرة حوض النيل، ويعيد التعاون بين الدول الأعضاء خطوات عديدة إلى الوراء (حسن، 2010: 103).

المطلب الثاني

الاتفاقيات والمعاهدات الموقعة بين دول حوض النيل

هناك العديد من الاتفاقيات التي تهدف إلى استغلال مياه حوض النيل، وعند العودة إلى أصول هذه الاتفاقيات نجدها على النحو التالي: (حسن، 2010: 100)

1. بروتوكول إيطاليا وبريطانيا عام (1891): الذي تمّ توقيعه في العهد الاستعماري بين كل من

إيطاليا التي كانت تمثل إثيوبيا، وبريطانيا التي كانت تمثل السودان ومصر، وتم التعهد في

هذا البروتوكول من إيطاليا بعدم إقامة أي مشاريع للري على نهر عطبرة لمنع تدفق مياه هذا

الرافد إلى نهر النيل.

2. معاهدة بريطانيا والحبشة وإيطاليا عام (1902): وقعت في أديس أبابا، حيث تنصّ المادة

(3) منها على أن يتعهد ملك إثيوبيا لحكومة بريطانيا بألا يصدر تعليمات أو يسمح بإصدارها

فيما يتعلق بعمل أي شيء في النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوبات، مما يسبب

اعتراض انسياب المياه فيها إلى نهر النيل ما لم توافق على ذلك حكومة بريطانيا ممثلة

السودان.

3. اتفاقية مياه النيل بين مصر وبريطانيا عام (1929): التي وُقعت بين مصر من جهة

وبريطانيا بالإنابة عن الرقابة على مجرى نهر النيل من المنبع إلى المصب، ومن بنوده تتلقى

الحكومة المصرية كل التسهيلات اللازمة للقيام بالدراسة ورصد الأبحاث المائية الهيدرولوجية

لنهر النيل في السودان، وإذا قررت الحكومة المصرية إقامة أعمال في السودان على النيل وفروعه أو اتخاذ أي إجراءات لزيادة مياه النيل لمصلحة مصر تتفق مقدماً مع السلطات المحلية على ما يجب اتخاذه من إجراءات للمحافظة على المصالح المحلية، ويكون إنشاء هذه الأعمال وصيانتها وإدارتها من قبل الحكومة المصرية وتحت رقابتها.

4. **اتفاق مصر وأوغندا عام (1949):** الذي يقضي بأن تقوم مصر بإنشاء سد السودان وكينيا وأوغندا وتنزانيا من جهة ثانية، ونصت الاتفاقية على منع إقامة أي مشروع على نهر النيل أو روافده أو البحيرات التي تغذيه إلا بموافقة مصر، وبصفة خاصة المنشآت ذات الصلة بالري أو توليد الكهرباء إذا كانت تؤثر في كمية المياه التي تحصل عليها مصر، كما نصت الاتفاقية على أن لمصر الحق في التخزين في بحيرة أوين على نفقتها الخاصة عند مخرج النيل من بحيرة فكتوريا لرفع منسوب البحيرة وتوليد الطاقة الكهربائية لصالح أوغندا، حيث كان الاتفاق يعبر عن اعتراف أوغندا بحق مصر في مياه النيل.

5. **اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان لعام (1959):** التي تم بموجبها تحديد نصيب كل من السودان ومصر من حصة مياه النيل اعتماداً على المتوسط السنوي لتصريف النهر عند أسوان حيث وقعت في القاهرة، وتم الاتفاق بين الدولتين على العمل على زيادة عائدات النهر من المياه عن طريق إقامة مشاريع مشتركة لضبط مياه النيل بواسطة إنشاء لجنة مشتركة سميت باللجنة الفنية الدائمة (JTC)، كما تمّ الاتفاق بين الدولتين على اتخاذ تدابير موحدة في مواجهة أي مطالب من دول حوض النيل اتجاه منبع النهر، ونتيجة لهذه الاتفاقية، وافقت الدولتين على إقامة مشروع قناة جونقلي (1) و (2)، وإنشاء قناة تصريف عند مستنقعات بحر الغزال، وإنشاء قناة شمال غرب النيل الأبيض، إضافة إلى بناء سد (قمببلا) لتخزين مياه السوبات عند فيضانه (حسن، 2010: 100).

6. **اتفاقية عنتيبي (2010):** والتي وقعت عليها خمس دول هي إثيوبيا، أوغندا، رواندا، تنزانيا، كينيا من دول حوض النيل، ولاقت رفضاً من دول المصب (مصر والسودان) لأنه ينهي الحصص التاريخية للدولتين (55.5) مليار م3 لمصر، و(18.5) مليار م3 للسودان، حيث نص الاتفاق الذي وُقِّع في مدينة عنتيبي الأوغندية، على أن تعتمد مرتكزات التعاون بين دول مبادرة حوض النيل على الاستخدام المنصف والمعقول للدول، بأن تنتفع دول حوض النيل انتفاعاً منصفاً ومعقولاً من موارد مياه المنظومة المائية لنهر النيل، وعلى وجه الخصوص الموارد المائية التي يمكن تطويرها بواسطة دول مبادرة حوض النيل وفق رؤية الانتفاع المعقول.

7. **مبادرة حوض النيل الدولية (1999):** وهي اتفاقية دولية وُقِّعت بين دول حوض النيل مصر السودان، أوغندا، إثيوبيا، الكونغو الديمقراطية، بوروندي، تنزانيا، رواندا، كينيا، اريتري في شباط (1999) بهدف دعم أواصر التعاون الإقليمي والسياسي والاجتماعي بين هذه الدول وتم توقيعها في تنزانيا، وتهدف إلى الوصول إلى تنمية مستدامة في المجال السياسي والاجتماعي من خلال الاستغلال المتساوي للإمكانيات المشتركة التي يوفرها حوض النيل، وتنمية المصادر المائية لنهر النيل بصورة مستدامة لضمان الأمن والسلام لجميع شعوب دول حوض النيل (سليمان، 2017: 44-46).

وقد طالبت دول المنابع مثل أثيوبيا بحقوقها في الاستفادة بمياه النيل بغض النظر عن الاتفاقيات القائمة منذ العهد الاستعماري والتي اعلنت اثيوبيا أنها لن تعترف بها وعليه بدأت اثيوبيا في إقامة سلسلة من المشروعات المائية على نهر النيل دون الالتزام بالحقوق التاريخية ومبدأ عدم الاضرار والاطار المسبق لدولتي المجري والمصب (زكريا، 2019: 73).

الفصل الثالث

الأهمية الاستراتيجية لسد النهضة لدول حوض النيل

الفصل الثالث

الأهمية الاستراتيجية لسد النهضة لدول حوض النيل

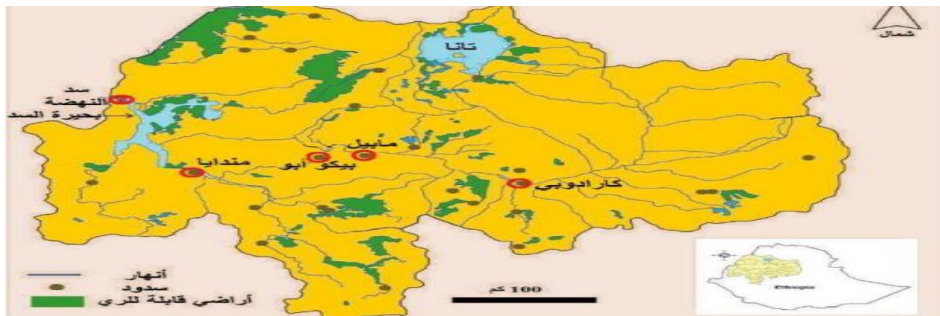
واصلت إثيوبيا برنامجها لبناء السدود، وأصبح سد النهضة حقيقة واقعة بعد أن تم تحويل مجرى النيل الأزرق في (28) آيار عام (2013). وقد نجح رئيس الوزراء السابق "ميلييس زيناوي" في جعل سد النهضة رمزا للكبرياء الوطني الإثيوبي في عام (2011) تماماً مثلما فعل الرئيس جمال عبد الناصر بالسد العالي في مصر عام (1960).

وأكد خبراء مصريين ومنهم الدكتور عباس محمود شراقي استاذ الموارد الطبيعية، جامعة القاهرة عن قصر عمر السد حيث حدد عمره الافتراضي من 25-50 عاما، كما أكد احتمال حدوث زلزال قد يؤدي إلى انهيار السد مما بالتالي يؤثر على الدول ومنهم السودان (موسى، 2019: 59).

وسيتناول هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: الأهمية الاستراتيجية لسد النهضة.

المبحث الثاني: مشاريع الحكومة الإثيوبية على روافد نهر النيل.



خريطة (3): سد النهضة (حمد، 2018: 229)

المبحث الأول

مشاريع الحكومة الإثيوبية على روافد نهر النيل

تم في العام (1973) تدشين أول سد في إثيوبيا وهو "سد فينشا"، ضمن إطار خطة تم وضعها من أجل إنشاء (17) سدا. (عبدالله، 2014: 33). في إطار تحقيق التنمية الإثيوبية من خلال استغلال المياه في توليد الكهرباء.

وتطبيقاً لهذه الخطة، بدأت إثيوبيا فعلياً في بناء عدة سدود على نهر النيل مثل سد "شار" على مخرج بحيرة "تانا"، حيث بدأ بناؤه في العام (1984)، ثم توقف مدة عشر سنوات، ثم عاد للاكتمال في العام (1994)، وانتهى العمل به في العام (1996). وكذلك الحال بالنسبة لسد "تكزي"، و"تانا بليس"، وغيرها من السدود التي انتهت من بناء غالبيتها في العام (2010) (عبد العزيز، 2016: 34).

وتعد إثيوبيا دولة غنية مائياً، لكن تواجه تحديات صعبة تتمثل في الآتي:- (تاي كريم،

2016: 35)

- التغييرات المناخية والتباين الزمني والمكاني للأمطار التي تتسبب في الجفاف والفيضانات.
- الزيادة الكبيرة للسكان.
- كثرة الأنهار التي تتبع وتبدأ في أراضيها، ثم تعبر حدودها إلى دول أخرى، وتصبح أنهاره دولية تتشارك وتتنافس في استعمالها أكثر من 12 دولة.
- انشغال إثيوبيا بحروبها الداخلية والخارجية مع إريتريا والصومال، بالإضافة إلى ظروفها الاقتصادية، وقلّة التمويل الخارجي، كل تلك الظروف حدّت من طموحاتها في تنمية طاقتها الكهربائية.

المطلب الأول

سد النهضة

جاء تدشين هذا السد من قبل إثيوبيا في الوقت الذي كانت مصر منشغلة بإعادة بناء نظامها السياسي من جديد عقب ثورة كانون الثاني (2011)، إذ شُكلت لجنة ثلاثية من عشرة أعضاء حيث بدأت أعمالها في كانون الثاني عام (2011) تضم كل من مصر والسودان وإثيوبيا وبعض الخبراء الدوليين للنظر في الأضرار المتوقعة جراء بناء السد على كل من مصر والسودان، إذ استمرت إثيوبيا في أعمال البنية التحتية، وقامت بتحويل مجرى النيل الأزرق تمهيداً لبناء السد على مجرى النيل غير مكترثة بتقرير اللجنة الثلاثية، مما أثار قلق الرأي العام المصري، من أن يمنع هذا السد عن مصر مياه النيل الذي قامت عليه الحضارة المصرية منذ القدم دون منازع، كونه حقاً تاريخياً وفقاً للقانون الدولي (علو، 2013: 1-2).

ففي هذا المشروع تجاهلت إثيوبيا قواعد القانون الدولي لمنظمة مجاري الأنهار الدولية لسنة (1997) وهي الاخطار المسبق، وعدم الاضرار عام (1954) ، فضلاً عن إنكارها كافة الحقوق التاريخية المكتسبة من مياه النيل، منها اتفاقيتا عامي (1929 و 1959)، بحجة أن هذه الاتفاقيات كانت في عهد الاستعمار، كما أنها غير ملتزمة باتفاقيات لم تشارك فيها (الدسوقي، 2013: 6).

ويعتبر سد النهضة من الأمثلة على السدود التي ساهمت وبشكل كبير في خلق صراع دولي بين دول حوض النيل، وأدى إلى نشوب المنازعات الدولية بينها، ويقع سد النهضة في منطقة (بني شنقول قماز) على بعد (40) كم تقريباً من الحدود السودانية، حيث يتم تحديد موقعه في هذا المكان لعدة اعتبارات جغرافية وجيولوجية واقتصادية، باعتبار أن هذا المكان يقع على النيل الأزرق، وهو الأكثر توفراً وتدفعاً للمياه، إضافة إلى تميزه بمجموعة تلال ذات طبيعة الصخرية مما

يوفر تكلفة أقل لبناء هذا السد. ويقع سد النهضة في منطقة يغلب عليها الصخور المتحولة، والتي تشبه في تكوينها جبال البحر الأحمر الغنية ببعض العناصر الهامة مثل البلاتين والذهب والحديد، بالإضافة إلى محاجر الرخام، وكانت الجهة المنفذة لمشروع سد النهضة شركة (سائلين) الإيطالية التي تم توقيع العقد معها في (16) حزيران (2011) (الطيب، 2015: 50).

وهناك خصائص خاصة تميز بها سد النهضة عن غيره من السدود المشابهة والقريبة منه جغرافياً، هي سدي أتاتورك وأسوان:-

- **فارق في العمر الزمني:** بدأ بناء السد العالي سنة (1960) وانتهى العمل فيه سنة (1970)، وبدأ العمل في سد أتاتورك سنة (1983) وبدأ تشغيله سنة (1992) بينما بدأ بناء سد النهضة عام (2013)، ويقدر أن ينتهي العمل فيه سنة (2022).

- **فارق المواد الحديثة المستخدمة:** في كل من سد النهضة والسد العالي وسد أتاتورك، فالسد العالي فقد بني من رخام الجرانيت والرمال والطيني، تتوسطه طبقة صماء من الطين الأسواني، وكذلك سد أتاتورك، أما النهضة فهو مصمم كسد تناقلي بني من الخرسانة المدموكة، وهي طريقة معمارية أرسيت قواعدها كعمليات تقنية عصرية.

- **فارق السعة للخران المائي:** تتسع بحيرة السد العالي لـ(167) مليار متر مكعب من المياه، وتتسع بحيرة أتاتورك لـ(84.5) مليار متر مكعب من المياه، بينما يقدر لبحيرة سد النهضة أن تتسع لـ(74) مليار متر مكعب.

دوافع إنشاء سد النهضة

وضعت إثيوبيا حجر الأساس لمشروع سد النهضة عام 2011 حيث في أول موقف من نوعه لإثيوبيا، قال المتحدث باسم الحكومة الإثيوبية إنه لا فائدة من مطالبة مصر بوقف بناء سد

النهضة، معتبراً المشروع أمراً غير قابل للتفاوض، إذ تعد الحكومة الإثيوبية أكثر حرصاً على التأكد من سلامة المشروع؛ لأنه ضخم واستراتيجي بالنسبة للشعب الإثيوبي، ولكنها لن تقبل أي اقتراح لوقف بناء السد أو تأخيره، وتعتبر الحكومة الإثيوبية أن سد النهضة مشروع تنموي سيؤدي لإنتاج الطاقة الكهربائية، ولا يمكن أن يخضع لأية إملاءات ووصاية من الخارج (تاي الكريم، 2016: 62).

وتعد دول حوض النيل من أكثر دول العالم فقراً وبؤساً، ومن ضمن هذه الدول إثيوبيا التي تعد من أفقر (15) دولة في العالم، إذ إن ترتيبها (173) من (182) دولة على مستوى الفقر العالمي من نقص الكهرباء والطاقة، إذ يوجد في العالم أجمع ما يقارب (2.1) مليار شخص محرومون من الكهرباء من ضمنهم (590) مليوناً في القارة الأفريقية لوحدها. (Lopez، 2013)؛ وهذا يعني أن قارة عدد سكانها يزيد عن مليار ممتدين في (55) دولة لا تصل الكهرباء إلى نصفهم (البحيري، 2016: 68).

يوجد في إثيوبيا موارد مائية عذبة كبيرة جداً، إلا أنها تعد من أكثر الدول التي عانت من المجاعات المتكررة في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، إذ ذهب ضحية هذه المجاعات الملايين. ففي العام (1984) اجتاحت إثيوبيا إحدى المجاعات التي ذهب ضحيتها مليون شخص (النجار، 2010: 60)، ولا تزال إثيوبيا عاجزة عن تحقيق أمنها الغذائي، ففي كل عام تطلب المساعدات من الدول المانحة ليس من أجل تنميتها وإنما لحمايتها من المجاعة (الفقي، 2016: 30).

وبحسب الخطط الإثيوبية التي تم الإعلان عنها للتنمية سيتم بناء عدة سدود لغرض توفير الطاقة واستغلال الأراضي الزراعية في إثيوبيا، ومن فوائد سد النهضة قلة التبخر؛ نتيجة وجود

بحيرة السد على ارتفاع نحو (570) إلى (650) متراً فوق سطح البحر، إذا ما قورن بالتبخر في بحيرة السد العالي (160-176م فوق سطح البحر) (عبد العزيز، 2016: 39).

وأشارت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن إثيوبيا تسضيف ثاني أكبر مجموعة للاجئين في إفريقيا، ويوجد فيها أكثر من (847.200) ألف لاجئ من (19) دولة، غالبيتهم من دول جنوب السودان والصومال وإريتريا والسودان. حيث يتواجد معظم اللاجئين في ولاية تيغراي والمناطق الناشئة الأربع في إثيوبيا وهي: ولاية عفر الإقليمية وولاية بنيشنقول-قماز الإقليمية وولاية غامبيلا الإقليمية والولاية الإقليمية الصومالية (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2019).

تطورات مشروع سد النهضة

بدأ الحديث عن سد النهضة في بداية عام (1958)، بعد أن قررت مصر إنشاء السد العالي، وذلك لدراسة إنشاء سدود ومشاريع تنمية على النيل الأزرق بإثيوبيا، رداً على مشروع السد العالي.

وجاء ذلك انطلاقاً من العلاقة الوطيدة التي كانت تربط "هيلاسيلاسي" بأمريكا وقتها، وكرد فعل على ارتباط نظام عبد الناصر بالاتحاد السوفيتي، وتمويل السوفيت للسد العالي بمصر، حيث قامت إحدى المؤسسات الأمريكية بدراسة مكثفة ومتعددة الجوانب للاستغلال الأمثل لموارد المياه في إثيوبيا، واشتملت هذه الدراسة مسحاً كاملاً للأراضي التي يمكن استصلاحها، وتقسيم الموارد المائية، وكيفية استخدامها في توليد الطاقة في حوض النيل الأزرق وروافده، وهي تشمل (4) سدود كبيرة على النيل الأزرق بإجمالي سعة تخزينية (70) مليار مكعب، وإجمالي قدرة كهربائية

(5,500) ميجاواط، وقد أعدت إثيوبيا هذه الدراسات وحدثتها من خلال مكتب استشاري فرنسي (BECOM) وعدة مكاتب استشارية هولندية والتي نجحت في مضاعفة السعة التخزينية للسدود (أحمد، 2017 : 316-317).

وتعتبر فكرة السدود الإثيوبية جزءا من الاستراتيجية القومية الإثيوبية، ساهمت في وضعها الدول الأوروبية كمحاولة لتحويل إثيوبيا من دولة فقيرة إلى دولة متوسطة الدخل وذلك بحلول عام (2025)، من خلال إنتاج واستثمار الطاقة الكهربائية النظيفة، وانشغلت إثيوبيا بحروبها الداخلية والخارجية (إريتريا 1960-1991) وكذلك (1998-2000)، وحرب الأوغادين مع الصومال (1977-1978)، هذا بالإضافة لانشغال إثيوبيا بثوراتها الداخلية وظروفها الاقتصادية، فاكثفت فقط ببناء سدود صغيرة خلال ستينيات وسبعينيات القرن الماضي معظمها على نهر "أواش".

ومع بداية القرن الحالي بدأ هذا الوضع بالتغير، فشرعت إثيوبيا إلى استكمال مشاريعها، ومن أهم مشروعاتها التي سبقت قيام (سد النهضة): مشروع (تيس أبي الأول)، سد (فينشا)، مشروع (تيس أبي الثاني)، سد (تكذي) (نهر عطيره)، سد (تانا بيليس)، ثم سد (الألفية) أو سد (النهضة) (سلمان، 2013 : 257 - 262).

وقد سمي السد في الأوراق الرسمية قبل الإعلان رسميًا عن الاسم الجديد بمشروع (XX) وأطلق عليه سد الألفية (Millennium)، وفي اجتماع مجلس الوزراء الإثيوبي عدل الاسم من سد (الألفية) إلى سد (النهضة) (Grand Ethiopian Renaissance Dam) ويعد الهدف الأساسي منه هو توليد الطاقة الكهربائية (العوض، 2015 : 202).

وصدر قرار رسمي من الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين وإيطاليا والبنك الدولي بوقف تمويل بناء سد النهضة، وتجميد القروض الدولية لإثيوبيا والتي كانت بقيمة (3.7) مليار دولار، حيث كان القرض الصيني مليار دولار، ويذكر أن القانون الدولي يحظر على أي منظمة دولية أو دولة، أن تساهم في تمويل أي مشروع على النهر سواء من خلال قرض أو منح أو مساعدات تضر بحقوق دول أخرى (العربية ، 2014).

عادت المفاوضات مرة أخرى بعد لقاء الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ورئيس الوزراء الإثيوبي (هايلي ميريام) على هامش قمة الاتحاد الأفريقي، في (6) حزيران (2014) في «مالابو» عاصمة غينيا الاستوائية، وبعد وساطة الخرطوم، أصدر الطرفان الإثيوبي والمصري بياناً مشتركاً من (7) بنود، ينص صراحة على التزام (أديس أبابا) بتجنب أي ضرر محتمل من السد على استخدامات مصر من المياه، واستئناف المفاوضات الثلاثية بشأن السد، وتشكيل لجنة عليا تحت إشرافهم المباشر لتتاول جميع جوانب العلاقات الثنائية والإقليمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية (تاي الكريم، 2016: 48).

وفي (2015/23/7) وقّع رؤساء كل من مصر والسودان وإثيوبيا بالخرطوم على «إعلان مبادئ» يحدد إطار التزامات وتعهدات تضمن التوصل إلى اتفاق كامل بين الدول الثلاث بشأن أسلوب وقواعد ملء خزان السد وتشغيله السنوي.

وتضمنت مبادئ الاتفاق الإطارية عشر نقاط هي " (تاي الكريم، 2016: 52):

- مبدأ التنمية والتعاون الإقليمي والاستدامة.
- مبدأ التعاون في سد النهضة أساسها المنفعة المشتركة، حسن النوايا، المكاسب للجميع.
- مبدأ التعاون في تفهم الاحتياجات المائية لدول المنبع والمصب.

- مبدأ عدم التسبب في ضرر ذي شأن.
- مبدأ الاستخدام المنصف والمناسب.
- مبدأ بناء الثقة.
- مبدأ تبادل المعلومات والبيانات.
- مبدأ أمان السد.
- مبدأ السيادة ووحدة إقليم الدولة.
- مبدأ التعاون في إدارة السد.
- مبدأ التسوية السلمية للمنازعات (التوفيق - الوساطة أو إحالة الأمر لعناية رؤساء الدول/رئيس الحكومة).

المطلب الثاني

تأثير بناء سد النهضة على دول حوض النيل

ينتاب كلاً من مصر والسودان القلق من الآثار السلبية التي قد تنتج عن سد النهضة الذي تقيمه إثيوبيا على النيل الأزرق، ويعتقد الكثير من خبراء المياه أن التأثير في مصر سيكون أكبر، لأنها عكس السودان، ليست لها مصادر مياه بديلة، فهي تعتمد اعتماداً كلياً على النيل. إذ من شأن هذا السد أن يمنح إثيوبيا مزيداً من السيطرة على تدفق النهر.

وتعتمد مصر على مياه النيل بنسبة (97%) لتغطية احتياجاتها المائية (2013)، (Zeidan)، وبالتالي فإن أي تأثير على حصة مصر من مياه النيل هو تأثير مباشر في حياة الدولة المصرية، وترى مصر أن إنشاء سد النهضة الإثيوبي الذي سيحتجز (74) مليار متر مكعب من المياه هو خطر على أمنها القومي؛ لما له من أضرار اقتصادية وسياسية وبيئية وأمنية

عليها، ومما زاد من المخاوف المصرية إزاء بناء هذا السد، إصرار إثيوبيا على بنائه بمقاييس ضخمة مع وجود عدة دراسات تفيد بعدم وجود جدوى اقتصادية له في حاله بنائه بهذا الحجم (طايح، 2016: 210).

ولكي يعمل السد بكامل طاقته يجب ملء تلك الخزانات في أسرع وقت، حيث يحتاج الملء الأول لسد النهضة فترة زمنية تصل إلى (7) سنوات، وهذا سيحرم -على أقل تقدير- مصر والسودان من تدفق ما يقدر بـ (15) مليار متر مكعب من حصتها السنوية، ويعد ذلك كارثة بالتحديد على مصر، فطبقاً للتقديرات يتطلب ملء مليار متر مكعب من المياه سنوياً لري (200) ألف فدان بمصر، وبذلك مع كل مليار متر مكعب تخسرها مصر من حصتها المائية ستخسر مصر (200) ألف فدان. وبالتالي فإن جميع خطط استصلاح الأراضي الزراعية التي أعلنت عنها الحكومة المصرية سيعاد النظر بها مرة أخرى لمواجهة التهديدات المقبلة، وعندما يتم الانتهاء من بناء السد فإنه لن يتم نزول أي قطرة مياه من النيل الأزرق إلى كل من مصر والسودان إلا بعد أن يتم ملء بحيرة السد بالكامل؛ لأن المخرج الوحيد للمياه هو من خلال فتحات توربينات الكهرباء، وهذا ما يزيد من خطورة بناء السد، ففي حالة تعطل أو تلف إحدى هذه التوربينات فإنه سيتم وقف تدفق المياه من هذه الفتحة حتى يتم إصلاح التوربين والذي قد يتطلب إصلاحه عدة شهور (رسلان، 2015: 20).

وقد حاول الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بعد وصوله إلى الحكم بعد ثورة (30) حزيران (2013) تحسين العلاقات المتردية مع الدولة الإثيوبية، عن طريق تكثيف الزيارات الرئاسية بين الطرفين، وطرح مشكلة سد النهضة على المستوى السياسي، إلا أن هذه الزيارات لم توقف إثيوبيا عن العمل بسد النهضة، ولا تزال شارعة في البناء دون النظر إلى المطالب المصرية،

ومع ذلك لا تزال مصر تحاول بجميع الطرق إعادة العلاقات المصرية الإثيوبية إلى مكانتها المتميزة (البحيري، 2016: 70). عند عودة مصر إلى طاولة المفاوضات مرة أخرى بسبب دراستها لموقفها، وعدم وجود أي خيار غير التعاون، حيث إن أكثر من ثلث الأعمال المتعلقة بسد النهضة قد اكتملت، وأصبح السد الآن حقيقة واقعة لا يمكن تجاهلها أو التحدث عن إزالته أو حتي وقف العمل في بنائه، وهو السبب الواضح لعدم وجود خيارات أخرى واقعية لمصر، وكان الرهان المصري مبنياً على فشل إثيوبيا في الحصول على التمويل اللازم لإكمال سد النهضة، فالتكلفة الإجمالية تقترب من الخمسة مليار دولار، وإثيوبيا قررت أن تبني السد من مواردها الخاصة دون عون أجنبي، غير أن الرهان المصري تناسى عامل الكبرياء الوطني الإثيوبي، فالسدود الإثيوبية الأخرى على نهر (أومو) الذي لا علاقة له بنهر النيل قد بدأ في إنتاج الكهرباء وبيعها لدول الجوار مما سيساعدهم في الحصول على العملات الصعبة وتغطية جزء من تكلفة سد النهضة (سلمان، 2013).

كما نصت اتفاقية الأمم المتحدة للمجاري المائية الدولية التي دخلت حيز النفاذ رسمياً في آب عام (2014)، بعد أن صادق عليها العدد المطلوب من الدول حسب نصوص الاتفاقية، نصت على ضرورة التعاون التام بين دول الحوض المشترك جميعها، والعمل معاً لتحقيق أقصى درجات الانتفاع من الحوض، والمشاركة في حمايته وإدارته، وقد تمّ عقد مجموعة من الندوات والاجتماعات العالمية على هذه الاتفاقية، وظلت محط أنظار كافة الدول التي تشترك في المجاري المائية الدولية تحت مظلة هذه الاتفاقية، وأن من المؤكد أن الملكية والتمويل والإدارة المشتركة لسد النهضة بين السودان ومصر وإثيوبيا سوف تجسد أروع الأمثلة لهذا التعاون، وسوف يفتح التعاون بين الدول الثلاث في سد النهضة الباب لمشاريع أخرى مشتركة بين دول حوض النيل الإحدى

عشرة، وذلك بديلاً للمشاريع الأحادية الحالية، لتساهم هذه المشاريع في انتشار مئات الملايين من سكان دول حوض النيل من الفقر والجوع والعطش والظلام الذين يعانون منه الآن (تقرير الامم المتحدة عن تنمية الموارد المائية، 2017).

إثر بناء سد النهضة على السودان

بدأ موقف السودان تجاه سد النهضة باعتراضها على قيام السد، مبررة ذلك بأن قيامه سيفقد السود السودانىة أكثر من نصف فاعليتها، كما سيفقد الأراضى الزراعىة السودانىة خصوبتها، ثم تحول إلى موقف محايد، ثم بعدها بوقت قليل أصدرت وزارة الخارجية السودانىة بياناً صحفياً أكدت فيه أن السودان لن يتضرر من إنشاء سد النهضة، بل ويدعمه لما له من فوائد جمعة على السودان، حيث كانت هى المرة الأولى التى يعلن فيها الرئيس عمر البشير مساندة السودان لسد النهضة (الشيخ، 2016: 35).

أعلنت وزارة الخارجية السودانىة أن السودان لن يتضرر بالخطوة الإثيوبىة الأخيرة بتغيير مجرى نهر النيل الأزرق فى إطار بناء سد النهضة الإثيوبى، مؤكدة وجود مشاورات بين إثيوبيا والسودان ومصر، وأن الجهات الفنية بوزارة الكهرباء والموارد المائية أكدت أن الخطوة الإثيوبىة الأخيرة لا تسبب للسودان أى ضرر". بعدها صرح الخبير القانونى دكتور أحمد المفتى المستشار القانونى السابق لوفد التفاوض السودانى لحوض النيل، أن تحويل إثيوبيا لمجرى النيل الأزرق دون مشاورات ومفاوضات مع السودان ومصر يعتبر انتهاكاً للقانون الدولى (تاي الكرىم، 2016: 39).

لم يكن موقف السودان حىال مسألة بناء سد النهضة الإثيوبى متوقعا من قبل مصر، خاصة وأنها قد اعتادت على اتخاذ السودان لمواقف مؤيدة تماما لمصر فى المسائل المائية، مثلما حدث حىال الاتفاقىة الإطارىة لدول حوض النيل (اتفاقىة عننئبى) التى رفض السودان ومصر توقيعها (الشيخ، 2016: 35).

المبحث الثاني الأهمية الاستراتيجية لسد النهضة

بعد اعلان أثيوبيا البدء في بناء سد النهضة في عام 2011 قام كل من السودان ومصر بالاحتجاج بشدة على السد بحجة أنه سيسبب أضراراً بالغة بتقليله كميات المياه التي سيحملها النيل الأزرق لهما، ولسد النهضة ايجابيات تستفيد منها كل من مصر والسودان.

المطلب الأول

كيفية بناء سد النهضة

بلغت تكلفة إنشاء سد النهضة نحو (4.8) مليار دولار أمريكي، والتي من المتوقع أن تصل في نهاية المشروع إلى حوالي (8) مليار دولار أمريكي، للتغلب على المشاكل الجيولوجية التي ستواجه المشروع، كما هو معتاد في جميع المشروعات الإثيوبية السابقة، وقد أسند هذا السد بالأمر المباشر إلى شركة "ساليني" الإيطالية، وذكرت الحكومة الإثيوبية أنها تعزم توليد المشروع بالكامل بعد اتهامها مصر بأنها تحرض الدول المانحة على عدم المشاركة، وبعد أن شحنت الشعب الإثيوبي بأنه مشروع الألفية العظيم والذي يعد أكبر مشروع مائي يمكن تشييده في إثيوبيا ومن الجدير بالذكر أن الحكومة الإثيوبية تعجز منذ نهاية عام (2006) عن تكملة سد جيبي 3 على نهر أومو المتجة نحو بحيرة توركانا في كينيا، بسبب عم توفر المبلغ المطلوب، الذي يصل إلى حوالي (2) مليار دولار أمريكي. والآن تضع الحكومة الإثيوبية نفسها في مأزق أكبر بإنشاء سد النهضة ليصبح المطلوب توفير حوالي (7) مليار دولار أمريكي للسدين.

يتكون سد النهضة من جزئين:

1. **جسم السد الرئيسي** بطول (2) كيلومتر من الخرسانة المضغوطة (RCC) وارتفاعه (145م)،

وسعة تخزينه (14) مليار متر مكعب.

2. **السد السروجي (Saddle dam)** بطول (5) كيلومترات وارتفاع (45) متراً، وعرض (8) أمتار (عدل من (4) أمتار بعد توصية اللجنة الدولية للخبراء "IPoE")، وسعة تخزينية (60) مليار متر مكعب، لتصبح السعة التخزينية الكلية للسد (74) مليار متر مكعب، ارتفاع سد النهضة (145) متراً، وطوله (2) كيلومتر. طول البحيرة (246) كيلومتراً، مساحتها (1874) كيلومتراً مربعاً، تغمر بحوالي (500) ألف فدان من منطقة بني شنقول والغمز، وفاقد التبخر من البحيرة حوالي (3) مليار متر مكعب في العام (يوسف، 2016: 176).

الدول الداعمة لسد النهضة

إن موضوع المياه في حوض النيل أحياناً، يظهر وينشر في دراسات خاصة بمنطقة حوض النهر، وأحياناً ينشر في ثنايا دراسات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأحياناً أخرى ينشر في دراسات عربية تصدر بشأن مشكلات المياه في الدول العربية، أو تحت عنوان المياه العربية، وتتداخل فيها القضايا الفنية والقضايا السياسية والعلاقات الدولية. وهناك عدة دول داعمة لتشييد سد النهضة، منها:

الولايات المتحدة الأمريكية: يرتبط الدور الأمريكي في مجال المياه بالمصالح الأساسية لها في المنطقة، والتي تتمحور حول السيطرة على إنتاج النفط، وممرات نقله، ودعم الوجود الإسرائيلي بغية استمرار إسرائيل في لعب دورها كأداة تيسر هذه السيطرة، وتعيق أي قوى في المنطقة من إحداث أي تغيير من شأنه التأثير في المصالح الأمريكية الراسخة (مخيمر، 1996: 215).

لذلك فإن السياسة الأمريكية تساند السياسة الإثيوبية في إنشاء مجموعة من السدود لأغراض الري وتوليد الطاقة الكهرومائية على الروافد في داخل إثيوبيا، وهي جميعها على مستوى التخزين

السنوي أو الموسمي، فتوصيات الوكالة الأمريكية والأوروبية والبنك الدولي هي التي قدمت التمويل للسود التي يجري تشييدها في داخل إثيوبيا وعددها (7) حالياً (يوسف، 2015: 98).

بدأت إثيوبيا في العام (2008) دراسة الجدوى الاقتصادية لبناء السد، وتم إعادة دراسة الجدوى الاقتصادية له من قبل شركات أميركية حكومية في العام (2009). (البحيري، 2016: 206). وقد أكد الدكتور علاء النهري - نائب رئيس المركز الإقليمي لعلوم الفضاء في الأمم المتحدة - أن الولايات المتحدة الأميركية تقوم بمساعدة إثيوبيا في بناء السد عن طريق "التشويش على القمر الصناعي الذي يلتقط صور السد، من أجل أن لا تقوم مصر بمتابعة مراحل بناء السد، وقد قامت مصر بشراء صور الأقمار الصناعية من دول أخرى لمتابعة بناء السد، وتبين أن إثيوبيا قد انتهت من تركيب (16) بوابة من ماركة "Francis" وهي صناعة أميركية" (عبد العزيز، 2016: 47).

أحاطت إثيوبيا مشروع بناء السد بسرية تامة؛ كونه مشروع أمن قومي بالنسبة لها وبالتالي عندما تقوم أمريكا بالتشويش على الأقمار الصناعية التي تقوم بتصوير السد فهي بذلك تقوم بدعم إثيوبيا "لوجستيا" لكيلا تسمح لمصر بمتابعة مراحل بناء السد، وإبقاء المشروع محاطاً بنوع من السرية في مراحل بنائه، مع أن مصر حليفها المهم في الشرق الأوسط.

إيطاليا: وجهت وسائل الإعلام المصرية الإتهام إلى إيطاليا بدعم بناء سد النهضة، باعتبار أن الشركة التي تقوم ببناء السد هي شركة "ساليني" الإيطالية (شمس الدين، 2014: 30)، إلا أن هذه الشركة شركة خاصة وغير تابعة للحكومة الإيطالية (البحيري، 2016: 109)، وقد أكد هذه الحقيقة السفير الإيطالي في مصر "ماوريتسيو ماساري" Maurizio Massari في حوار أجرته معه صحيفة الأهرام بالقول: "فيما يتعلق بالشركات الإيطالية التي تعمل في بناء

سد النهضة الإثيوبي فهي شركات خاصة، وليس للحكومة الإيطالية سلطة عليها" بالمقابل، صرحت لاورا بولدريني رئيسة البرلمان الإيطالي بدعمها لإثيوبيا في بناء السد، باعتباره مشروعا سيؤدي إلى تنمية شاملة لإثيوبيا ودول المصب أيضاً التي ستستفيد من الطاقة المولدة من السد بأسعار مخفضة (عبد العزيز، 2016: 48).

الصين: اهتمت الدول الاقتصادية الآسيوية الكبرى بأفريقيا، وزاد اهتمامها بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث ظهر دور قوي ومؤثر من تلك الدول وبالأخص في القطاع الاقتصادي، ومن تلك الدول اليابان والصين وإيران.

والتواجد الصيني في أفريقيا قديم منذ منتصف الستينيات عند نشأة الحركات ذات الأيدولوجية الاشتراكية والمقاومة للمد الاستعماري الغربي، وتطورت سياسة الصين في العقود الأخيرة، فبرزت ككيان اقتصادي ودبلوماسي وعسكري.

كانت البداية الصينية في أفريقيا عبر بوابة السودان بالاستثمار في النفط والسدود ومشاريع المياه وتمثلت في الآتي:

- مشاريع البنية التحتية.
- بناء سد مروي على نهر النيل.
- تغلية خزان "الروصيرص".
- توقيع ثمانية اتفاقيات في مجالات تطوير الزراعة والثروة الحيوانية (يوسف، 2015:

تعد الصين من أكبر الدول المستثمرة في القارة الأفريقية، إذ تستثمر داخل هذه القارة ما يقارب (210) مليار دولار أميركي (أحمد، 2017: 20)، وهي تولي اهتماماً بالدولة الإثيوبية، بحيث تضعها من ضمن قائمة الدول الأكثر استثماراً؛ فقد تجاوزت استثمارات الصين في إثيوبيا (2) مليار دولار أميركي في العام (2011) (البحيري، 2016: 102)، وتقدم الصين القروض السخية لإثيوبيا من أجل قيامها بالمشاريع التنموية؛ ففي العام (2016) قدم بنك "اكسيم" الصيني قرضاً لإثيوبيا بقيمة (4.2) مليار دولار، من أجل إنشاء خط سكة حديد يربطها مع موانئ كينيا (علام، 2015: 30)، كما أن التبادل التجاري بين البلدين كبير، فقد وصلت صادرات الصين إلى إثيوبيا (3 . 9) مليار دولار في العام (2015) (بصل، 2015).

ومن جهة ثانية، يبلغ عدد المشاريع الصينية في إثيوبيا التي حصلت على ترخيص استثمار (993) مشروعاً بحسب ما أفاد به جيتا هون نجاش " Getahun Negash " مدير قسم العلاقات العامة بمفوضية الاستثمار الإثيوبية. (الفتحي، 2016: 89)، وقد حرصت الصين على زيادة استثماراتها في إثيوبيا لرخص أجور الأيدي العاملة فيها، وتوافر موارد المياه العذبة بها بكثرة.

وبالنسبة لمشروع سد النهضة، فقد أعلنت الصين بشكل رسمي تمويلها لبنائه، ولكن ليس تمويلاً كلياً بل جزئياً؛ فسد النهضة تكلفته المبدئية (8, 4) مليار دولار أميركي، منها (1.8) مليار دولار من أجل شراء المعدات الكهربائية وتوربينات الكهرباء، وهذا ما تعهدت به الصين بأن تقوم بتمويله. (شمس الدين، 2014)، وبذلك تقوم الصين بدعم بناء سد النهضة الإثيوبي مادياً، كما مولت من قبل إنشاء عدة سدود في إثيوبيا مثل: " جيبى 1 " و " جيبى 2 " (شراقي، 2013: 36).

إسرائيل: بالنسبة لمنطقة حوض النيل تقوم استراتيجية السياسة الإسرائيلية على الإسهام بأسلوب المعونة الفنية في مشروعات زراعية وتدريب وتقديم معونات عسكرية ببيع السلاح والتدريب

والصيانة، وتستفيد من نشاط المنظمات العالمية في ميدان التدريب المدني وفي مجال الخدمات، ولها تجارة متنامية في مجال التصدير والاستيراد والنقل البحري (عبد الملك، 1990: 95).

ولإسرائيل أطماع في مياه النيل، وهي أطماع قديمة قدم المشروع الصهيوني ذاته، حيث كان مؤسس هذا المشروع تيودور هرتزل قد تقدم منذ عام (1903) للحكومة البريطانية بفكرة تحويل جزء من مياه النيل إلى صحراء النقب عبر سيناء، وحاول حينها تسويق تلك الفكرة باعتبارها حيوية من أجل تعمير واستصلاح تلك الصحراء، وذلك عن طريق شق قناة توصل مياه النيل إلى إسرائيل عن طريق قناة السويس حيث تمت إسرائيل بحوالي (1%) من مياه النيل أي ما يعادل (800) مليون متر مكعب سنوياً (العاني، 2012: 139-140).

المطلب الثاني

اسراتيجية بناء سد النهضة

يتكون سد النهضة من سد رئيسي خرساني علي مجرى النيل الأزرق بارتفاع (145) وطول (1800)م، وبيتين لتوليد الطاقة يحتويان على وحدات (توربينات) لإنتاج الكهرباء على جانبي النهر، وثلاث قنوات لتصريف المياه والتحكم في منسوب بحيرة التخزين، وسد مكمل (سرج) بارتفاع (50) م وطول (5) كم لزيادة حجم تخزين المياه إلى (74) مليار م³؛ لأن زيادة ارتفاع السد سوف تجعل المياه المخزنة تمر من المناطق المنخفضة بجوار السد فكان لزاماً غلق هذه المناطق من خلال دراسة نماذج خرائط الارتفاعات يمكن الاستنتاج أن يصل طول البحيرة إلى (150) كم، بالإضافة إلى (100) كم أخرى كأذرع بمتوسط عرض (8) كم، ومتوسط عمق حوالي (8)م، وسوف تغرق بحيرة السد حوالي (200) ألف فدان من إجمالي (350) ألف فدان قابلة للري في

منطقة السد (منطقة بيليس)، بالإضافة إلى حوالي (300) ألف فدان أخرى من الغابات، يحتوي تصميم السد على 15 وحدة كهربائية، قدرة كل منها (300) ميغاوات، عبارة عن (10) وحدات على الجانب الغربي من النهر، وخمس على الجانب الشرقي، بإجمالي (5220) ميغاوات ازدادت مؤخراً بنهاية (2012) لتصبح (6000) ميغاوات بإضافة وحدة أخرى على الجانب الشرقي لتصبح 6 وحدات، مما يجعل سد النهضة في المرتبة الأولى أفريقياً، والعاشر عالمياً في قائمة أكبر سدود إنتاج الكهرباء (يوسف، 2015: 80).

ولقد أشارت نيوز عربية إلى توجه وزير الخارجية المصري، سامح شكري إلى واشنطن للمشاركة في اجتماع وزراء الخارجية والموارد المائية لمصر والسودان وإثيوبيا بشأن سد النهضة، والذي تستضيفه الإدارة الأميركية بحضور البنك الدولي.

حيث يأتي هذا الاجتماع في إطار ما اتفقت عليه الأطراف المعنية خلال جولة المفاوضات الأخيرة بواشنطن خلال الفترة من 28 إلى 31 كانون الثاني 2020، من معاودة وزراء الخارجية والموارد المائية للدول الثلاث الاجتماع بالعاصمة الأميركية يومي 12 و 13 شباط 2020، وذلك بهدف إقرار الصيغة النهائية لاتفاق شامل حول قواعد ملء وتشغيل سد النهضة¹.

حيث يساهم سد النهضة في إقامة المشروعات المشتركة بين السودان وإثيوبيا المتمثلة في الربط الكهربائي وتبادل الطاقة والزراعة والري والاستغلال الأمثل لحصة السودان من مياه النيل، بالإضافة إلى تبني مشروع مقترح بإقامة خط سكة حديد ونقل نهري تجاري وخط بري بين السودان وإثيوبيا ومنه إلى باقي دول حوض النيل مع توفير البنية الأساسية للنقل والمواصلات ومشروعات

¹ <https://www.skynewsarabia.com/middle-east>

البيئة التحتية والإنشاءات كما يساعد السد في الدخول في شراكات اقتصادية وربط المصالح الإثيوبية بإقامة المشروعات الكبرى من عمليات بحث وتنقيب عن البترول والغاز الطبيعي والذهب وإنشاء أسواق مشتركة، وتعزيز جهود التطوير وتوثيق العلاقات الإثيوبية مع السودان على أسس تبادل المصالح ومراعاة التوازن في العلاقات والعمل على تنمية الموارد المائية، وإيجاد أطر للتعاون المشترك بهدف الحد من النفوذ الإسرائيلي في المنطقة (سليمان، 2017: 65-6).

وتكمن أهمية سد النهضة في سوف يوقف الفيضانات المدمرة التي تجتاح مدن النيل الأزرق في السودان، بالإضافة إلى أنه سوف يحجز جزءا كبيرا من كميات الطمي الضخمة التي يحملها النيل الأزرق كل عام والتي تفوق كميتها مائة مليون طن وسيعمل السد على تنظيم انسياب النيل الأزرق على مدى العام وسوف يساعد على التغذية المتواصلة كل اشهر السنة للمياه الجوفية في المنطقة وهذا التنظيم سيعمل على انتظام الاستخدامات الملاحية على النيل الأزرق كما ان السد سوف يطيل عمر خزان الروصيرص بحجره لكمية الطمي والأشجار والمواد الأخرى الضخمة التي يجرفها النيل بالإضافة إلى أن هذه التأثيرات الإيجابية ستمتد الى مصر ويساعد سد النهضة على إطالة عمر السد العالي كما وعدت اثيوبيا ببيع جزء من كهرباء سد النهضة للسودان ومصر بسعر التكلفة (سلمان، 2018: 91-93).



المراحل الأولى لتجهيزات سد النهضة (لطيب، 2015: 105)



المنطقة المحيطة بسد النهضة (الطيب،2018: 105)



أحدث صور سد النهضة¹

¹<https://www.almasyalyoum.com/news/details/212730>

الفصل الرابع

ماهية الاستراتيجية الإسرائيلية حيال سد النهضة

الفصل الرابع

ماهية الاستراتيجية الإسرائيلية حيال سد النهضة

تعتبر المياه في العقيدة الإسرائيلية مسألة وجود بالنسبة لها، فإسرائيل تعتمد في سياستها على مسألة الاستيطان وتهجير اليهود من مختلف أنحاء العالم إليها، ولا يمكن أن تتم عملية الاستيطان أو قبول مهاجرين جدد دون وجود المياه (عطا، 2010: 42).

لذلك، فإن إسرائيل تفكر في تأمين احتياجاتها المائية قبل تأمين الأرض، فلا يمكن بناء دولتها دون وجود المياه، وسعت إسرائيل للسيطرة على المياه العربية والامتداد للسيطرة على جزء من مياه النيل (السامرائي، 2012: 97). استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي.

فالنفوذ الإسرائيلي في افريقيا له استراتيجية ممنهجه حيث ان تلك الاستراتيجية لها مطامع عدة في افريقيا ومنها المطامع في إثيوبيا.

سيتناول الفصل الرابع الاستراتيجية الإسرائيلية حيال سد النهضة بمبحثين هما:

المبحث الأول: الاستراتيجية الإسرائيلية حيال دول حوض النيل.

المبحث الثاني: الأطماع الإسرائيلية في إثيوبيا.

المبحث الأول

الاستراتيجية الإسرائيلية حيال دول حوض النيل

أشار شحاته (1990) المشار إليه في النصيرات(2017: 162) أن إسرائيل تحاول في ظل الأزمة المائية الحادة التي تواجهها أن تشارك في مصادر المياه في حوض النيل، حيث رحبت العديد من المشاريع منها مشروع (أليشع كالي) مدير شركة (تاحال) عام (1974)، والذي يتمثل في نقل مياه النيل إلى صحراء النقب عبر أنابيب تمر تحت قناة السويس، حيث أطلق عليه اسم (ترعة السلام)، وجعلت إسرائيل موضوع المشاركة في الموارد المائية في منطقة الشرق الأوسط على قائمة أولوياتها التفاوضية في مباحثات السلام العربية الإسرائيلية.

وتتطلع إسرائيل من خلال تقديم الدعم إلى ضمان أمنها المائي والحصول على حصة ثابتة من مياه النيل، وهناك شراكة حقيقة بين كل من إسرائيل وإثيوبيا في العديد من المجالات مثل المياه والري والتعاون، وبالإضافة إلى العلاقة في المجالات التكنولوجية والأكاديمية، وبلغ رأس المال الإسرائيلي المستثمر في إثيوبيا نحو مليار و(57) مليون دولار أمريكي في (281) مشروعا، (11) منها تحت التنفيذ، وتحرص إسرائيل للحصول على تسهيلات عسكرية عديدة في دول القارة الأفريقية خاصة إثيوبيا كاستخدام القواعد الجوية وقواعد التجسس وإنشاء محطات للإنذار المبكر والاستطلاع لخدمة أنشطتها الاستخبارية، كما قامت إسرائيل بالمشاركة في بناء وتنظيم الأجهزة الأمنية لبعض الدول في أفريقيا، وعقد صفقات تسويق إنتاجها العسكري (النصيرات، 2017:

المطلب الأول نقص المياه في إسرائيل

تنبه اليهود إلى أهمية المياه ودورها في تدعيم دولتهم وأمنها القومي منذ زمن بعيد، مما جعلهم يتبنون مشروع مارشال، على غرار مشروع مارشال الذي تم بواسطته تعمير أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. (عبد العزيز، 2005: 48-50)؛ لأن حل مشكلة المياه في إسرائيل لا تحتاج إلى أكثر من (1%) من مياه النيل سنوياً، أي (8) مليار متر 3 مكعب في العام من جملة (85) مليار متر 3 مكعب هي واردات النيل المائية في العام (خالد، 2011: 20).

إذ تعتبر المياه واحدة من ثلاثة ركائز تقوم عليها العقيدة الصهيونية بجانب الأرض والشعب، وقد اهتمت الحركة الصهيونية لشعب بلا أرض في الفترة من (1850) حتى عام (1920)، ثم ركزت على الأرض في الفترة من (1920) إلى (1970)، وظلت المياه منذ (1970) تلعب دوراً مهماً وأساسياً في استراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي (القريشي، 1996).

عرفت إسرائيل منذ قيامها سنة (1940) بأنها دولة شحيحة الموارد المائية وإذا كان تعداد سكانها في ذلك الحين لا يتعدى (680) ألف نسمة، وقد بلغ استهلاكها من المياه (230) مليون متر مكعب في العام لجميع الاستخدامات، فقد فاق تعدادها (5, 5) مليون نسمة، وبلغ إجمالي استهلاكها من المياه ملياراتاً وثمانمائة متر مكعب في السنة (خالد، 2011: 161).

وتؤمن إسرائيل بالنظرية التي تقول إنه لا أمن لأمة خارج أمنها الغذائي والذي ذرته في أمنها المائي (عبد العزيز، 2005: 43)، فالفكر الإسرائيلي مرتبط أصلاً بالمياه ففي الأسفار اليهودية نجد أن حدود دولة إسرائيل لها مدلولات مائية، كقولهم: "إن حدود دولة إسرائيل الكبرى تمتد من الفرات إلى النيل"، ولم يتم تحديد حدود الدولة الإسرائيلية المزعومة بأي نوع من أنواع

التضاريس الجغرافية المعروفة الأخرى مما يدل على أهمية المياه لدى الإسرائيليين، لذلك نجد أن إسرائيل تعلق أهمية كبرى على عنصر المياه خاصة في الزراعة والتي تحقق لها هدفين: الأول عقائدي والذي يبنى على الفلسفة اليهودية التي تؤمن بوجود عمل اليهودي في الأرض حتى يكون أكثر التصاقاً بها، والثاني: استراتيجي لكفاية الأمن الغذائي لإسرائيل وقت الحاجة، وكذلك تتبع أهمية الماء بالنسبة لإسرائيل لحاجتها لها لمقابلة احتياجات أعداد المهاجرين التي هي في زيادة مطردة ولمقابلة احتياجات سياسات الاستيطان (فضل، 2014: 117).

محاولات إسرائيل السيطرة على منابع النيل

ظل الحلم الصهيوني في السيطرة على مياه النيل واستغلاله قائماً، وقد نفعمهم ذلك التواجد في عدد من الدول النهرية، وأخص أثيوبيا وأوغندا وكينيا؛ إن هذا التواجد جاء من أجل تحقيق طائفة واسعة من المصالح السياسية والاستراتيجية والمائية والاقتصادية، تتمثل على وجه التحديد في ثلاث مصالح رئيسية هي:

[1] أطماع قديمة قدم المشروع الصهيوني ذاته، مردها لثيودور هزترل المؤسس الحقيقي للكيان الصهيوني في فلسطين إثر زيارته لمصر عام 1902، الذي قدم خلالها مشروعاً مائياً يتم التفاوض فيه مع اللورد كرومر وبطرس غالي وزير الخارجية المصري. يهدف المشروع لإنشاء مستوطنة في سيناء تضم مليون مهاجر يهودي، ينقل إليها الماء عبر ترعة الإسماعيلية، حيث تعبر المياه عبر أنابيب من تحت قاع قناة السويس، ثم يعبر الماء بمحاذاة الساحل الشمالي حتى خط عرض 29 جنوباً، أبورديس والنوبيع؛ ولأهمية المشروع عرض على الحكومة البريطانية باعتبارها الدولة المحتلة لمصر، ومحاولة إقناعها على أن تكون مدة استغلال المياه تسعة وتسعين (99) (أبوشوشة، 2007: 148).

[2] تحقيق أرباح من خلال الاستثمار بمشروعات مائية في دول أعالي النيل، حيث تعتبر مشروعات المياه والري ركيزة أساسية في جهود التنمية التي تقوم بها أغلب دول أعالي النيل، وتخصص لها ميزانيات ضخمة من جانب تلك الدول، وتعتبر بالتالي مجالاً للتنافس بين الكثير من الأطراف الدولية الراغبة في تحقيق مكاسب اقتصادية من خلال الفوز بنصيب من هذه المشروعات، وقد عملت إسرائيل على الفوز ببعض هذه المشروعات، سواء من خلال ما تروجه إسرائيل عن نفسها من امتلاكها لخبرة كبيرة في استصلاح الصحراء وتنمية الموارد المائية، أو من خلال حصولها على دعم كامل من الولايات المتحدة في هذا الشأن، وقد نجحت إسرائيل بالفعل في الفوز ببعض المشروعات المائية المهمة في منطقة البحيرات، ومن بينها إعداد بحوث ودراسات تفصيلية للاستفادة من روافد مياه النيل وتنفيذ بعض مشاريع الدعم الفني والتكنولوجي في مجال بناء السدود المائية في كل من إثيوبيا والكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا، ومنها على سبيل المثال اتفاق التعاون المائي الذي وقعته إسرائيل مع أوغندا في آذار (2000)، وينص على تنفيذ مشاريع ري في عشر مقاطعات في شمال أوغندا بالقرب من الحدود المشتركة مع السودان وكينيا، من أجل الاستفادة من مياه بحيرة فكتوريا (النصيرات، 2017: 132).

[3] الضغط على مصر من خلال محاولة التأثير على مواردها المائية، وهو ضغط يتوقف مداه على طبيعة العلاقات والتفاعلات بين الجانبين. وتتركز الضغوط الإسرائيلية في هذا الصدد على تحريض دول أعالي النيل ضد المصالح المائية لكل من مصر والسودان، وكانت إسرائيل تقف وراء المطالب التي طرحتها كل من كينيا وأوغندا وتنزانيا في فترات سابقة، لاسيما خلال التسعينيات، حول تسعير المياه وإعادة النظر في الاتفاقيات القائمة بشأن الانتفاع بمياه النيل (الطويل، 2010: 67).

المطلب الثاني

التدخل الإسرائيلي في دول حوض النيل (اثيوبيا)

إن المراقب للأوضاع والسياسات الإسرائيلية يدرك أن إسرائيل منذ نشأتها تحاول تثبيت أسسها وجذورها في القارة الأفريقية، وذلك من خلال امتلاك علاقات إقليمية تجعل منها ذات شأن وقوة وخصوصاً العلاقات التي تمنحها الموارد المائية في القرن الأفريقي، فهي علاقات سياسية في المقام الأول يتبعها علاقات اقتصادية وحيوية وغيرها للجانب الإسرائيلي بالاستناد إلى دول القرن الأفريقي والذي يعطيها امتداداً جيوسياسياً واضحاً في دول القرن الأفريقي خصوصاً وأفريقيا بشكل عام.

فقد أصبحت المياه تضاهي قيمة النفط الاستراتيجية، وأن من يملك مصادر المياه بوسعه أن يؤثر في الآخرين سياسياً واقتصادياً، وحتى أمنياً، لا سيما في زمن الندرة المائية الخانقة التي مر بها الشرق الأوسط، لذلك فقد سعت إسرائيل بكل ما تملك من قوة إلى التحكم في الثروة المائية حتى وإن تم ذلك على حساب أمن جيرانها غير مكترثة بما يربطها من اتفاقيات سلام؛ وذلك لأن المتمعن في تاريخ إسرائيل يدرك من الوهلة الأولى أن استراتيجيتها المائية تقوم على ما يعرف بمبدأ (الأمن المائي) (الأيوبي، 2016: 124).

إن أطماع إسرائيل في مياه النيل تنبع من المخطط الإسرائيلي المقبل الذي يعرف بمشروع إسرائيل الكبرى الذي تتفق عليه الأحزاب المتطرفة والمعتدلة على السواء، ويكفي العودة في ذلك إلى ما تجسده اللوحة النورانية على مدخل الكنيسة الإسرائيلي (حدودك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل)، كما يعبر علم إسرائيل الذي يتكون من خطين أزرقين أفقيين تحصران بينهما نجمة داوود

التي تمثل الدولة الإسرائيلية، ويمثل الخط العلوي نهر الفرات، فيما يمثل الخط السفلي نهر النيل (سامرائي، 2000: 8).

الوجود الإسرائيلي في دول البحيرات

تتكون منطقة البحيرات العظمى من ست دول هي بوروندي ، جمهورية الكونغو (زائير سابقا) كينيا رواندا، تنزانيا، ويوغندا، ترجع أهمية هذه المنطقة الاستراتيجية إلى ما تزخر به من موارد طبيعية فهي غنية بالموارد الزراعية والغابية والمناخ الأنسب لمختلف المحاصيل الإستراتيجية فضلا عن غناها بالمعادن النفيسة (الماس ، اليورانيوم ، الذهب ، الكوبالت والحديد) (المكي، 2000: 160). والتدخل الإسرائيلي في منطقة البحيرات يهدف إلى وجوده في منابع النيل انطلاقاً من اهتمام إسرائيل الاستراتيجية بنهر النيل وبمياهه، وتبحث إسرائيل الآن عن مصادر مياه جديدة بعد أن دفعتها الحاجة إلى المياه إلى احتلال جنوب لبنان، ورفضت الانسحاب من الجولان، حيث ارتفعت تكلفة تحلية مياه البحر في إسرائيل إلى ثلاثة دولارات لكل متر مكعب من المياه في عام (1991)، كما زادت أيضا تكلفة معالجة مياه المجاري لاستخدامها في الزراعة والري لتصل إلى أربعة دولارات للمتر المكعب، هذه التكلفة العالية تدفع بإسرائيل إلى إيجاد بدائل أخرى أقل تكلفة، وأكثر استقرارا مثل مياه النيل.

وقد فشل مشروع هرتزل (1903) رغم موافقة بطرس باشا غالي عليه، وقد كتب هرتزل خطابا بهذا الصدد إلى اللورد روينشلد ذكر فيه "فشل خطة استعمار سيناء والعريش بسبب عجز مصر عن الاستغناء عن كمية كبيرة من مياه النيل الضرورية للمشروع". وتشير رغبة هرتزل هذه إلى أن نهر النيل يشكل محورا هاما في الاستراتيجية الصهيونية للمياه حتى قبل قيام الدولة بوقت طويل.

لم تنته مساعي إسرائيل لإيصال مياه النيل بفشل محاولة هرتزل، بل قدّم المخططون الإسرائيليون مشروعين لنقل مياه النيل في فترة السبعينيات، عرف المشروع الأول بمشروع ينيور نسبة إلى واضعه المهندس الاسرائيلي ينيور ويقضي هذا المشروع بنقل (1%) من مياه النيل إلى صحراء النقب أي ما يعادل (800) مليون م³ سنويا(القريشي،1996: 176).

أما المشروع الثاني فقد كان في عام 27 أيلول (1978) وكان وراء هذه الفكرة المهندس الاسرائيلي " اليشع كالي " الذي يعمل في شركة " تاحال " المخصصة في دراسة وإدارة المياه والمشروعات المائية وكان يحمل الفكرة نفسها للمشروع الاول(القريشي،1996: 176).

المبحث الثاني

خصوصية الاهتمام الإسرائيلي بأثيوبيا

أدركت إسرائيل منذ وقت خصوصية أثيوبيا في القارة الأفريقية كتواجد مرتكزات استراتيجية فيها. وعلى الرغم من ممانعة إثيوبيا لبناء علاقات مع إسرائيل منذ النشأة الأولى لها، وذلك للنظرة السلبية التي يُنظر إلى إسرائيل بها في المنطقة، إلا أن إسرائيل أصرت منذ إنشاء دولتها على الأراضي الفلسطينية على ضرورة بناء علاقات مع دول القارة الأفريقية، وأهمها دولة إثيوبيا، ورغم كل محاولات بناء تلك العلاقات إلا أن إثيوبيا لم تستجب لذلك، حتى أصبحت دولة إسرائيل تقوم بأعمال خيرية إن صح التعبير عنها لمصلحة إثيوبيا، تمثل الدعم الإسرائيلي لغرض بناء علاقات مع إثيوبيا في مساعدتها ضد تهديدات مصر لها عام (1955) بعد انعقاد مؤتمر باندونج لدول عدم الانحياز، وقدمت بعدها إسرائيل كافة أنواع الدعم السياسي والعسكري لإثيوبيا، ثم بعد ذلك قامت إسرائيل بالتدخل في الشأن الإثيوبي لغرض إخماد الثورة الإثيوبية والتمرد العسكري عام (1960)، وبعد هذه المساعدات بدأت تتطور العلاقة الإسرائيلية الإثيوبية، كما أن كلا من الدولتين يحملان للعرب والمسلمين نفس العداة فتوافقت الأفكار وبنيت العلاقات، حتى أصبحت إثيوبيا بمثابة العين لإسرائيل في القرن الأفريقي وقاعدتها العسكرية ضد أي تهديد يقترب من مصالحها وبوابتها للقارة الأفريقية ككل، وبقية العلاقات تتطور شيئاً فشيئاً حتى أصبحت إثيوبيا دولة قوية وذات تأثير في المنطقة، وتهدد الدول العربية والإسلامية وأهمها مصر والسودان من خلال قطع مياه النيل عنها، بالإضافة إلى التهديد والضربات العسكرية للمسلمين في الصومال وإثيوبيا ومنع أي تطور وتنمية للمجتمع الإسلامي في القرن الأفريقي بجهود إثيوبية وإمدادات إسرائيلية (سرور، 2010: 156-157).

إن دواعي الاهتمام الإسرائيلي بعلاقتها مع إثيوبيا تعود للأسباب التالية:

- [1] الادعاء السائد في إسرائيل بأن العلاقات مع إثيوبيا تعود إلى القرن الثالث قبل الميلاد.
- [2] وجود الفلاشا في إثيوبيا وتدعي إسرائيل أن هؤلاء الفلاشا هم قبيلة يهودية ضائعة، وبالفعل تمكنت إسرائيل من خلال علاقتها بإثيوبيا من الوصول إليهم وترحيل أعداد كبيرة منهم إلى إسرائيل. لقد بدأت عملية البحث عن هؤلاء الفلاشا بواسطة المستشرق يوسف هاليفي منذ العام (1897) بهدف إبعادهم عن المسيحية وإعادتهم إلى الديانة اليهودية، ورغم أنه لم يتمكن من الوصول إلى مناطق الفلاشا بصورة مباشرة إلا أنه اتصل ببعض التجمعات الفلاشية وخلق تواصلاً بينهم وبين يهود أوروبا، وعندما كتب تقريره عنهم أشار فيه إلى تمسك هؤلاء الفلاشا بيهوديتهم.
- [3] ما تمتاز به إثيوبيا من غنى في الموارد الطبيعية خاصة المياه حيث تجري في أراضيها العديد من الأنهار، ومن بحيرة تانا ينبع النيل الأزرق الرافد الأساسي لنهر النيل، وإسرائيل تدرك تماماً أهمية المياه، وبالتالي كان من الطبيعي الاتجاه إلى مصادرها، وبالإضافة إلى المياه توجد بإثيوبيا موارد معدنية مثل الذهب والماس والفضة وغيرها والتي تخدم الصناعات الإسرائيلية خاصة العسكرية منها.
- [4] الموقع الجيو استراتيجي لإثيوبيا هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فهي البلد المقر للاتحاد الأفريقي، كما أن لها تأثيرها على دول الجوار خاصة إريتريا والصومال (الأمين، 2013: 189-193).

المطلب الأول

المشاريع الإسرائيلية في إثيوبيا

نتيجة لإدراك إسرائيل لمدى أهمية إثيوبيا كدولة منبع لنهر النيل، فقد تركزت جهودها في دعم تواجدها في الدولة الإثيوبية وخاصة في برامج بناء السدود (علام، 2015).

وقد أرادت إسرائيل الاستفادة من موقع إثيوبيا في تحقيق الآتي:

أ- إيجاد قنوات تبادل معلوماتي مع الأجهزة الاستخباراتية الإثيوبية موجهة نحو حركات التحرر الأفريقية والعربية.

ب- تنفيذ المخططات الأمريكية في المنطقة بالوكالة عن الولايات المتحدة الأمريكية، ومساعدة النفوذ الأمريكي على التغلغل في القارة الأفريقية.

ج- اتخاذها معبراً إلى بقية الدول الأفريقية وخاصة دول شرق أفريقيا والبحر الأحمر بما في ذلك دول حوض النيل الشرقي.

د- الاستفادة منها في حصار النفوذ العربي والإسلامي في قارة أفريقيا.

هـ- اتخاذها مركزاً متقدماً للحفاظ على أمن إسرائيل لأنه من خلالها يمكن الضغط على مصر في موضوع مياه النيل.

ومن أهم الشركات الإسرائيلية في إثيوبيا:

1. الشركة الإسرائيلية المائية، التي تقوم بمشروعات وأعمال ري في إثيوبيا لحساب البنك

الدولي، إضافة إلى أعمال إنشائية في أوجادين، ويقع على عاتق هذه الشركة تنفيذ

المشاريع المائية في إثيوبيا.

2. شركة الدا التجارية، وهي متخصصة في بيع الآلات الزراعية ومعدات الري والبذور

وتربية الدواجن، وصناعة المبيدات ومستحضرات الطب البيطري.

3. شركة آسيا للمواد الكيميائية والصيدلانية، وتقوم بتصنيع الأدوية والمواد الزراعية، ولها

مصنع للمواد الطبية في إثيوبيا.

4. شركة سويل بونيه للبناء والأشغال العامة في شركة ميكرون، وتقوم بتطوير مصادر

المياه، وساهمت في بناء خزانات على بحيرة تانا.

هذه هي أهم الشركات الإسرائيلية العاملة في إثيوبيا، ويلاحظ أنها تركز في الماء (الأمين،

2013:189-193).

الدعم الإسرائيلي لإقامة السدود

تسعى إسرائيل للسيطرة على مياه النيل وتقدم الدعم المادي واللوجستي لدول الهضبة

الاستوائية، حيث تقدم كل الدعم للدولة الإثيوبية التي ينبع من أراضيها الرافد الأكبر لنهر النيل.

وهناك عدة مشاريع مائية سابقة على بناء سد النهضة بين إسرائيل وإثيوبيا؛ فهي تقدم لها الخبرة

والتكنولوجيا في مجال المياه والزراعة (السامرائي، 2012)، وبما أن إسرائيل تربطها اتفاقية سلام

مع مصر، وتعلم أن هذا السد من الممكن أن يهدد الأمن القومي المصري، فهي لا تستطيع أن

تغامر بتقديم الدعم العلني لسد النهضة. وتستطيع إسرائيل من خلال إثيوبيا الضغط على مصر.

لذلك فهي تقوم بتقديم الدعم بشكل سري لإثيوبيا، سواء الدعم اللوجستي أو الفني والتكنولوجي،

وحتى الدعم المادي غير المباشر، فهذا السد يتم بتخطيط إسرائيلي وليس إثيوبي. (عبدالله،

2014).

قامت إسرائيل بدعم خمسة سدود في منطقة البحيرات العظمى، كما قدمت الدعم الفني والتكنولوجي لبناء ثلاثة سدود في رواندا وزائير (عبدالله، 2014: 66)، وقامت في بداية التسعينيات من القرن الماضي بمساعدة إثيوبيا في بناء "سد فينيشا"، وفي العام (2009) استأنفت إسرائيل العمل في بناء "سد مكالي" بإقليم التيجراي، والسد تقوم بتمويله شركة "بيرفاكينكو" الإثيوبية والتي تملكها إسرائيل بالمشاركة مع شركة إثيوبية أخرى (البحيري، 2016: 87).

تحاول إسرائيل من خلال تعاونها مع إثيوبيا لتنفيذ المشاريع المائية التي سبق وأعلنت إثيوبيا عن عزمها على تنفيذها، ويصل عددها إلى (40) مشروعاً، تشمل (36) سداً على النيل الأزرق واستصلاح (400) ألف هكتار من الأراضي الزراعية، وإنتاج (38 مليار كيلوات) من الطاقة الكهربائية، ومن أهم هذه المشاريع السد التخزيني على نهر (فشقا) أحد روافد النيل الأزرق، وقد يقطع (25) مليار م³ من المياه، وتتوسع إثيوبيا بهذا المشروع بإقامة خزانين على النهر نفسه بمساعدة إسرائيلية مباشرة، وقد حاولت إسرائيل التدخل لدى البنك الدولي لتمويل هذا المشروع على أن يتولى الخبراء الإسرائيليون وضع الدراسات الفنية والإشراف على التنفيذ، إلا أن البنك الدولي رفض المشروع بسبب تكلفته العالية بالنسبة لإمكانات إثيوبيا الاقتصادية، فتحوّلت إثيوبيا إلى البنك الأفريقي للتنمية الذي وافق مشروطاً موافقة دول المصب، كما قامت إسرائيل ببناء سد على منشأ أحد فروع النيل الأزرق الذي يمد النيل بحوالي (75%) من المياه لحجز نصف مليار م³ مقابل قيام إثيوبيا بتقديم تسهيلات لإسرائيل في جزيرة (دهلك) و (فاتيما) لإقامة قواعد عسكرية فيها (حمدان 2019: 139).

وعملت السفارة الإثيوبية في إسرائيل بطرح سندات للشركات الإسرائيلية من أجل المشاركة بتمويل سد النهضة (علام، 2014: 100)، ووقّعت إثيوبيا مع شركة إسرائيلية من أجل إدارة

الكهرباء المولدة من السد، وبالتالي فإن إسرائيل ستتحكم بكهرباء السد، وقامت هذه الشركة بالتوقيع على العديد من الاتفاقيات لتصدير الطاقة الكهربائية مع دول الجوار (البحيري، 2016: 59) والجدير بالذكر "أن إحدى شركات الأمن الإسرائيلية تتولى أمن سد النهضة، وقد أمدت إسرائيل إثيوبيا بمعدات عسكرية حديثة لحمايته" وقام مسؤول إثيوبي بشكر إسرائيل على دعمها لبناء سد النهضة (واصل، 2014: 102)؛ وهذا يعني أن إسرائيل لا تكتفي بالدعم اللوجستي ويقصد بالدعم اللوجستي الامداد غير المباشر اي ان الدولة تشارك حليفها عن طريق الامداد بالمعلومات الاستخباراتية والتقنية وقد يصل الدعم إلى الدعم المادي وبالاسلحة أو الفني لسد النهضة، وإنما تقوم بتقديم الدعم المادي لإنشاء السد.

أثر التدخل الإسرائيلي في إثيوبيا

لقد استغلت إسرائيل إثيوبيا في إمداد حركة التمرد في جنوب السودان بالسلح، وذلك قبل أن تتجه الحركة الشعبية إلى أوغندا، ولم تقتصر إسرائيل ومنذ نهاية الخمسينيات من القرن العشرين عملها على توسيع شقة الخلاف بين الشمال وجنوب السودان فحسب بل كانت تستغل الحدود السودانية الإثيوبية لتقديم المعونات الإنسانية للاجئين وفي نفس الوقت تضخ فيهم الروح الانفصالية.

ولقد انحسر التغلغل الإسرائيلي بعد توقيع اتفاقية أديس أبابا (1972) حيث نصت الاتفاقية على: احترام الأديان جميعا بما في ذلك الأديان الأفريقية التقليدية وعدم إضفاء أي صبغة دينية على الدولة، والاعتراف بالخصائص الثقافية لأهل الجنوب بما في ذلك حقهم في تطوير ثقافتهم وفنونهم المحلية. الاعتراف بحق الجنوب في حكم نفسه حكما ذاتيا دون هيمنة من المركز. بيد أن انهيار هذه الاتفاقية وظهور الدكتور جون قرنق (1983)، جعل إسرائيل تقدم له الدعم بواسطة

إثيوبيا، إذ قدمت له الأسلحة والذخائر والمواد التموينية والأدوات التدريبية والقتالية الأخرى، وصور الأقمار الصناعية حول تحركات الجيش السوداني، وفي فترة التسعينيات (1991) توقف الدعم من خلال إثيوبيا لسقوط نظام منقستو والمصالحة السودانية الإثيوبية، وكذلك للانقسامات التي شهدتها الحركة الشعبية، إضافة إلى اندلاع الحرب بين إثيوبيا وإريتريا.

لقد كان الهدف من الدعم الإسرائيلي لإثيوبيا إلى الأهمية الاستراتيجية للأخيرة في نهر النيل لكونها المصدر الأساسي لمياهه، حيث قامت إسرائيل بالتخطيط والمشاركة في التمويل وتقديم المساعدات الفنية لإثيوبيا في إقامة (٣٣) سداً على الأنهار التي تغذي النيل الأزرق وعلى بحيرة اتانا، التي ينبع منها الأخير، وذلك لحجز حوالي (6) مليارات م³ من مياهه الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى خفض حصة مصر والسودان المائية بنسبة كبيرة، كما قامت إسرائيل بتحريض إثيوبيا على التنصل من الاتفاقيات المائية المبرمة مع مصر والسودان بغرض تنفيذ تلك المشروعات، وعملت إسرائيل وبالتنسيق مع إثيوبيا بالاتفاق مع جون قرنق، زعيم الحركة الانفصالية في جنوب السودان على إيقاف العمل في قناة جونجلي على النيل الأبيض، التي كانت ستوفر نحو (70) مليار م³ لمصر والسودان تقسم مناصفة بينهما، وقد تكفلت «إسرائيل» بتقديم الدعم والعون المالي والعسكري (القرشي، 1996: 168).

وقد أرادت إسرائيل الاستفادة من موقع أثيوبيا للأتي من خلال إيجاد قنوات تبادل معلوماتي مع الأجهزة الإستخباراتية الأثيوبية موجهة نحو حركات التحرر الإفريقية والعربية. وتنفيذ المخططات الأمريكية في المنطقة بالوكالة عن الولايات المتحدة الأمريكية ، ومساعدة النفوذ الأمريكي على التغلغل في القارة الإفريقية. واتخاذها معبر إلى بقية الدول الإفريقية وخاصة دول شرق إفريقيا والبحر الأحمر بما في ذلك دول حوض النيل الشرقي . والاستفادة منها في حصار النفوذ العربي

والإسلامي في قارة إفريقيا. واتخاذها مركزاً متقدماً للحفاظ على أمن إسرائيل لأنه من خلالها يمكن الضغط على مصر في موضوع مياث النيل (الأمين، 2013: 191).

ولقد ذكرت قناة الجزيرة 2019 /11/7 إلى اجتماع وزراء خارجية مصر وإثيوبيا والسودان مع وزير الخزانة الأمريكي ستيفن منوتشين ورئيس البنك الدولي ديفيد مالباس، في العاصمة الأمريكية واشنطن. يأتي هذا الاجتماع استجابةً لدعوة الإدارة الأمريكية بشأن سد النهضة، حيث أعلن وفق بيان رسمي، تجديد التزام الدول الثلاث التوصل إلى اتفاق شامل ومستدام لملء خزان سد النهضة وعملية التشغيل.

المطلب الثاني

سيناريوهات إدارة النزاع حول سد النهضة

تتمثل الخطورة الاستراتيجية التي تعد تهديداً للأمن المصري والسوداني في أن مصادر نهر النيل تقع خارج أراضيها وفي أراض غير عربية. ولهذه الأمر خطورة على السودان ومصر بسبب التدخلات الخارجية في السياسة الإثيوبية، لذلك فلمصر ثلاثة سيناريوهات للتعامل مع إثيوبيا خلال المرحلة القادمة، هي:

السيناريو الأول: التحكيم الدولي

إن مصر تتمسك بالاتفاقيات الدولية الخاصة بنهر النيل التي تدعم الحقوق التاريخية والمكتسبة في مياهه، كون أي موافقة على تغيير تلك الاتفاقيات ستكون لها آثار سلبية ومدمرة، وإن أي تغيير بخصوص دخل النيل يكون من نسبة الموارد الجديدة من المشاريع الجديدة.

إن ما يعيق اللجوء إلى خيار القانون الدولي هو عدم اعتراف إثيوبيا بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بنهر النيل حيث تعترض إثيوبيا على اتفاقيتي عام 1929 واتفاقية 1959 تحت زعم أن الاتفاقية الأولى لعام 1929 تمت أثناء الاحتلال، كما أن اتفاقية عام 1959 كانت بين مصر والسودان ولم تكن إثيوبيا طرفاً فيه، ومن ناحية أخرى فإن هناك ضرورة أن يوافق أطراف النزاع على اللجوء إلى القضاء الدولي، وهو ما ترفضه إثيوبيا، كما أن هناك صعوبات كبيرة أمام إمكانية أن يحال الأمر إلى مجلس الأمن والذي يقوم بدوره بإحالة النزاع إلى القضاء الدولي، فضلاً عن أن الدولة الإثيوبية قد فرضت أمراً واقعاً بالبداية في عملية بناء السد، وقد سعت إسرائيل لترويج الأفكار الجديدة ذات الآثار السلبية على موارد مصر المائية، لاسيما فكرة تسعير المياه التي طرحتها إثيوبيا وكينيا وأوغندا وتنزانيا في فترات سابقة، لاسيما خلال التسعينيات، بشأن إعادة النظر في الاتفاقيات القائمة، حيث حرصت إسرائيل والولايات المتحدة على استعمال موارد المياه، وإقامة السدود دون التنسيق مع مصر والسودان.

السيناريو الثاني: التفاوض من خلال الاتفاقات الدولية

لقد رفضت مصر تغيير الإطار التفاوضي لمياه النيل، واشترطت ضمان مبادرات التعاون الجديدة بين دول الحوض الحقوق التاريخية والمصالح المشتركة، وعلى هذا الأساس رفضت مصر التوقيع على اتفاقية عننتيبي أوغندا، غير أن مصر وإثيوبيا أصدرتا بياناً مشتركاً صار من المحتمل أن يكون أساساً للمفاوضات في اللجنة الثلاثية على أن لا تزيد الطاقة التخزينية للسد عن (20) مليار متر مكعب من المياه، وهو بهذه الحالة يحقق لإثيوبيا حاجتها من الطاقة الكهربائية، ولا يهدد مدينة الخرطوم، ولا يهدد السد العالي، حيث وضع البيان الصادر في (26) حزيران (2014) أسس المفاوضات بين الطرفين.

تعد حصة مصر في مياه النيل حقًا تاريخيًا مكتسبًا، حيث تقوم سياسة مصر بالنسبة لمياه النيل على تأكيد حقوقها في تلك المياه استنادًا لمبدأ الحقوق التاريخية المكتسبة، وهو التزام دولي استقر في الفقه والقضاء الدوليين وجرى عليه العمل الدولي، وقد أكدت هذا المبدأ الاتفاقيات الدولية وعلى رأسها تلك الاتفاقية الموقعة في عام 1929، مما يؤكد على حقوق مصر التاريخية المكتسبة في مياه نهر النيل، حيث لا يجوز الانتقاص منها بل بالعكس، يمكن زيادتها طبقًا للقانون الدولي للأغراض 1966 والتي تبنت مبدأ الانتفاع المنصف حيث ذكرت أسس هذا الانتفاع في مادته الخامسة وهي عدد السكان الذين يعتمدون على مياه الحوض (رمضان، 2015: 276).

وفي إطار إدارة نزاع حوض نهر النيل بناء على الخيار التفاوضي ووفقاً لمنظور المصالح المشتركة، وأن التعامل مع مياه حوض النيل وفقاً لمعيار أو قاعدة الاستخدام المنصف والعادل للمياه لا يجب أن يتم من منظور ضيق والمتمثل في التفاوت بين الوفرة المائية التي تتمتع بها غالبية دول الحوض والندرة المائية التي تعاني منها دول أخرى وخصوصاً مصر والسودان، وينبغي التعامل معه من منظور تكاملي واندماجي من أجل تحقيق منظومة الأهداف والمصالح لدول حوض النيل (ضلع، 2013: 6).

ومن بينها إعداد بحوث ودراسات تفصيلية للاستفادة من روافد مياه النيل وتنفيذ بعض مشاريع الدعم الفني والتكنولوجي في مجال بناء السدود المائية في كل من إثيوبيا والكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا، ومنها على سبيل المثال اتفاق التعاون المائي الذي وقعته إسرائيل مع أوغندا في آذار (2000).

السيناريو الثالث

لجوء مصر إلى عملية عسكرية تستهدف سد النهضة، وعند ذكر القدرات العسكرية لدول حوض النيل، فإن مصر تتفوق عليها في هذا المجال، كما أن التوترات الداخلية التي تعاني منها دول حوض النيل، والتي يمكن أن تشكل عامل دفع للحكومة المصرية للقيام بعملية عسكرية ولو محدودة لإثبات قدراتها الردعية حيال التهديدات، وخاصة تجاه إثيوبيا.

ولكن هذا الاحتمال غير وارد على الإطلاق، في ظل طبيعة توجهات السياسة الخارجية المصرية في المرحلة الراهنة، والتي تميل للتهدئة تصل إلى درجة التفكير والحكمة في كثير من المواقف الخارجية، وبالتالي غير مطروح التفكير في هذا الخيار، فإذا كانت مصر تمتلك قدرات عسكرية أكبر من باقي دول حوض النيل، فإن هذه القدرات لا تسمح لها بالتورط في حرب ستكون أقرب لحروب العصابات، أمام عدو غير محدد، وهو ما يمكن أن ينال من كل قدراتها العسكرية والاقتصادية بل ومكانتها السياسية في القارة الأفريقية ومن ناحية ثالثة فإن القدرات العسكرية المصرية لم يتم اختبارها منذ عقود، إلا بشكل محدود في حرب تحرير الكويت عام (1991)، وتقتصر على بعض المناورات التدريبية، في ظل انخراط المؤسسة العسكرية في العديد من الأعمال المدنية الداخلية. كما أن الخيار العسكري قد يعرض مصر إلى عقوبات دولية ومصر في غنى عنها.

والاستراتيجية التي اتبعتها إسرائيل بدول حوض النيل ومنها إثيوبيا هي قيامها بتنفيذ مشاريع زراعية عديدة في دول الحوض فأصبحت تسيطر على قطاعات اقتصادية عدة في تلك الدول بالإضافة إلى أنها أصبح أصبحت بديلاً قوياً لتلك الدول عن الدول العربية، وعلى رأسها مصر التي أهملت العلاقات مع دول أفريقيا غير العربية على مدى عقود، ومن هنا بدأت بتوثيق

علاقتها بشكل أكثر جدية وأنشأت خطة ملاحية يربط إيلات بكينيا وخطاً ملاحية آخر يربط إيلات بأثيوبيا، وباتت العلاقة بين إسرائيل ودول أفريقيا تحتل المرتبة الثانية في دوائر اهتمام السياسة الخارجية الإسرائيلية، كما تكمن أهداف الاستراتيجية الإسرائيلية في دول حوض النيل في ضمان الأمن والنفوذ، والسيطرة على مياه النيل، والنفوذ الاقتصادي والتجاري (النداوي، 2013: 238).

الفصل الخامس
الخاتمة والنتائج والتوصيات

الفصل الخامس

الخاتمة والنتائج والتوصيات

أولاً: الخاتمة

اهتمت إسرائيل بشكل عام بإقامة العلاقات مع الدول الأفريقية بشكل مباشر وغير مباشر، مما سيؤدي إلى توفير مخرج لها في المنطقة العربية، ولقد حرص الفكر الصهيوني على الاهتمام بالقارة الأفريقية، وانطلقت السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه القارة الأفريقية من مفهوم أمنها القومي.

فأطماع إسرائيل في النيل تعد أطماعاً قديمة، فقد سعت إسرائيل لتأسيس وجود لها على البحر الأحمر ومحاولة السيطرة على منطقتي القرن الأفريقي وحوض النيل، دعمت إسرائيل الأطماع الإثيوبية في جيبوتي، وقدمت الدعم للدولة الإثيوبية في صراعها مع الصومال.

كما ركزت إسرائيل على تحقيق السيطرة على الممرات والمنافذ الاستراتيجية في البحر الأحمر ومنع أي قوة معادية من السيطرة على هذه الممرات والمنافذ.

وقد استطاعت الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

السؤال الاول: ما المكانة الاستراتيجية لدول حوض النيل؟

لدول حوض النيل مكانة استراتيجية إذ تعد من الدول ذات الأهمية الكبيرة، بسبب موقعها الجغرافي الذي ساعد على توفير العديد من الموارد المائية مما أدى بالتالي إلى انتشار المزارع والمحاصيل المتنوعة، كما تعد منطقة حوض النيل موقعا ذا أهمية جيواقتصادية، لقربها من خطوط التجارة الدولية عبر البحر المتوسط، والبحر الأحمر والمحيط الهندي والخليج العربي

السؤال الثاني: ما الأهمية الاستراتيجية لسد النهضة لدول حوض النيل(مصر والسودان)؟

لدول حوض النيل أهمية استراتيجية إذ يساهم سد النهضة في إقامة العديد من المشروعات المشتركة بين السودان وإثيوبيا المتمثلة في الربط الكهربائي وتبادل الطاقة والري. فإن لسد النهضة تأثير على حصة مصر من مياه النيل هو تأثير مباشر في حياه الدولة المصرية، وترى مصر أن إنشاء سد النهضة الإثيوبي الذي سيحتجز (74) مليار متر مكعب من المياه هو خطر على أمنها القومي؛ لما له من أضرار اقتصادية وسياسية وبيئية وأمنية عليها.

السؤال الثالث: ما ماهية الاستراتيجية الإسرائيلية حيال سد النهضة؟

كانت لإسرائيل استراتيجية حيال سد النهضة حيث دأبت إسرائيل من جانبها على محاولة التدخل بقوة في منطقة حوض النيل من أجل تحقيق طائفة واسعة من المصالح السياسية والاستراتيجية والمائية. من خلال تقديم الدعم اللوجستي لإثيوبيا وقيامها بتنفيذ مشاريع زراعية عديدة في دول الحوض فأصبحت تسيطر على قطاعات اقتصادية عدة في تلك الدول بالإضافة إلى أنها أصبحت بديلاً قوياً لتلك الدول عن الدول العربية، وعلى رأسها مصر التي أهملت العلاقات مع دول أفريقيا غير العربية على مدى عقود.

وقد تمكنت الدراسة من اختبار وفحص الفرضية " ثمة علاقة ارتباطية بين الاستراتيجية الاسرائيلية وسياساتها الخارجية التي تضمن امنها القومي من خلال علاقتها بدول حوض النيل (سد النهضة)".

إذ أظهرت الدراسة "العلاقة الارتباطية بين الاستراتيجية الاسرائيلية وسياساتها الخارجية التي تضمن امنها القومي من خلال علاقتها بدول حوض النيل (سد النهضة)".

ثانياً: النتائج

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- أن المياه أصبحت تضاهي قيمة النفط الاستراتيجية فمن يملك مصادر المياه بوسعه أن يؤثر في الآخرين.
- ساهم سد النهضة في إقامة العديد من المشاريع المشتركة بين دول حوض النيل كالربط الكهربائي وتبادل الطاقة والزراعة والري بالإضافة إلى تبني مشروع مقترح بإقامة خط سكة حديد ونقل نهري تجاري وخط بري بين السودان وإثيوبيا ومنه إلى باقي دول حوض النيل مع توفير البنية الأساسية للنقل والمواصلات ومشروعات البيئة التحتية والإنشاءات.
- لسد النهضة أهمية لدول المصب، إذ تعمل على تفعيل الشركات الاقتصادية المتمثلة في الربط الكهربائي والطاقة والزراعة والري.
- لسد النهضة أضراراً اقتصادية وسياسية وبيئية وأمنية على مصر، حيث يؤثر على الزراعة فنهر النيل هو مصدر المياه الرئيسي لمصر للزراعة وللشرب.
- لإسرائيل استراتيجية واضحة حيال سد النهضة من أجل تحقيق مجموعة واسعة من المصالح السياسية والاستراتيجية والمائية فإسرائيل تقدم الدعم اللوجستي لإثيوبيا لإنشاء سد النهضة.
- أكثر من ثلثي الأنهار التي تغذي الدول العربية منابعها من خارج المنطقة العربية كتركيا ووسط إفريقيا هذا يجعل الدول التي تتبع منها المياه تستخدمها كورقة ضغط سياسي على الدول العربية.
- من حق مصر تاريخياً الانتفاع بمياه نهر النيل حسب الإتفاقيات الدولية التي حددت حصة مصر، وتعتبر الإتفاقيات التزام دولي.

ثالثاً: التوصيات

استناداً إلى ما جاء في نتائج الدراسة، فإن الدراسة توصي بما يلي:

- ايجاد أسس وسبل للتعاون بين دول حوض النيل بهدف تقليل التدخل الإسرائيلي في القارة الأفريقية الذي يسبب الحروب والنزاعات والفتن بين دول حوض النيل بطريقة مباشرة وغير مباشرة.
- مراجعة كل من مصر والسودان للاتفاقيات والمعاهدات والقوانين التي تضبط العلاقة مع دولة إثيوبيا حول استغلال مياه روافد نهر النيل.
- تفعيل التكامل الاقتصادي بين كل من مصر والسودان فيما يتعلق بمجال الطاقة الكهربائية وري المزروعات.
- العمل على إيجاد مركز مشترك للبحوث والدراسات بين دول حوض النيل بهدف رسم الخط الاستراتيجية المتعلقة بتنظيم شؤون المياه، وإيجاد الحلول الإبداعية حول إقامة السدود.
- على مصر ان تعمل على البحث عن مصادر مياه اخرى خاصة أن لها إطلالة على البحر المتوسط والبحر الأحمر.
- إيجاد نوع من التنسيق بين دول حوض النيل في مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية.
- على مصر أن تهدد بقطع العلاقات مع اسرائيل، وذلك للمحافظة على الوحدة بين دول حوض النيل.
- إشراك دول المصب والمجرى في إدارة وتشغيل والاستفادة من سد النهضة.

- إستخدام أسلوب المفاوضات والتشاور للوصول للصيغة النهائية مما يرضي جميع الأطراف وذلك للحفاظ على وحدة التماسك والإتحاد في القارة الإفريقية.
- الحفاظ على العلاقات بين الدول حوض النيل وخصوصا بين مصر والسودان.
- على مصر العودة إلى دور الفاعل الرئيسي في أفريقيا كما كان في عهد الزعيم الراحل جمال عبد الناصر.
- على الجامعة العربية والإتحاد الأفريقي تقريب وجهات النظر وإيجاد حل يرضي جميع أطراف لدول حوض النيل.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

المراجع العربية

المعاجم

المنجد الأبجدي (1986)، دار المشرق، بيروت، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.

الكتب

أحمد، محمد سمير (1991)، معارك المياه في الشرق الاوسط، دار المستقبل الحر، القاهرة.

بترجي، عبد الجليل عادل (1992)، المياه في المستقبل، دار العلم للطباعة والنشر، جدة.

البحيري، زكي، (2016)، مصر ومشكلة مياه النيل: أزمة سد النهضة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

جودة، محمد غريب (2002)، موسوعة بلاد الشام، الانجلو المصرية للطباعة والنشر، القاهرة.

خالد، عبد العزيز (2011)، إسرائيل والسودان (أطماع قديمة ومواجهة جديدة)، سوريا: مؤسسة الصالحان للطباعة.

السامرائي، محمد أمين (2012)، استراتيجية استخدام المياه لدول حوض النيل، بغداد: الذاكرة للنشر والتوزيع.

شرف محمد كشك، شرف محمد (2003)، السياسة المائية المصرية تجاه دول حوض النيل، برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة.

شمس الدين، إسماعيل، (2014)، سد النهضة الإثيوبي وحتمية توفر المياه والطاقة لدول مصر والسودان، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة.

الصادق، المهدي (2000)، مياه النيل الوعد والوعيد، دار المستقبل الحر، القاهرة.

صديق، يوسف محمد (2007)، النيل من الجنة والمعاناة السودانية، دار الأصالة للطباعة والنشر.

طه، فيصل (2005)، مياه النيل السياق التاريخي والقانوني، الخرطوم: مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي.

- الطويل، رواء (2010)، **مخاطر الأمن المائي العربي**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن.
- العاني، فارس وآخرون، (2012)، **السياسات المائية وانعكاساتها في الأزمة المائية العربية**، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن.
- عبد العزيز، فاطمة (2005)، **المياه العربية في الأمن الإسرائيلي**، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة.
- عبد الملك، عودة، (1990)، **السياسة المصرية ومياه النيل في القرن العشرين**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، مصر.
- عبدالله، علي محمد علي (2014)، **نهر النيل بين سد الألفية ونهر الكونغو أزمتات وحلول**، مكتبة الدار العربية: القاهرة.
- عطا، زبيدة، (2010)، **إسرائيل في النيل**، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة.
- علام، محمد (2015)، **سد النهضة إدارة الأزمة وحدود الخطر**، أخبار اليوم، قطاع الثقافة، القاهرة.
- علام، محمد نصر الدين (2014)، **أزمة سد النهضة الإثيوبي قضية سياسية إشكالية فنية**، القاهرة، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية.
- العوض، إبراهيم الأمين عبد القادر، (2015) **السودان الأخضر بين دفتي السد العالي وسد النهضة**، المكتبة الوطنية، الخرطوم.
- الكيالي، عبد الوهاب وآخرون (1979)، **موسوعة السياسة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- مخيمر، سامر، (1996)، **أزمة المياه في المنطقة العربية**، المجلس الوطني، الكويت.
- المشاط، عبد المنعم (2007)، **الصراع الدولي حول المياه بيئة حوض النيل**، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية.
- معين، محمد عبد المنعم (1994)، **التعاون الاستراتيجي بين مصر ودول حوض النيل وتأثيرها على الأمن القومي المصري**، الانجلو المصرية للطباعة والنشر، القاهرة.
- المنيف، إبراهيم (1998)، **استراتيجية الإدارة اليابانية**، مكتبة العبيكان، الرياض.
- النجار، أحمد، (2010)، **مياه النيل القدر والبشر**، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة.

النداوي، مهند(2013)، استراتيجية التغلغل الاسرائيلي في حوض النيل، جامعة الدول العربية- الأمانة العامة.

الرسائل الجامعية

أحمد، محمد خليل الصائم، (2017) أثر السياسات المائية على علاقات دول حوض النيل 1995-2016م، رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة النيلين، السودان.

الأيوبي، ياسر عبدالقادر أحمد (2016)، أثر التدخل الخارجي على صراع المياه في حوض النيل، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين، السودان.

تاي الكريم، ماهر ميرغني حسن، (2016)، أثر قيام سد النهضة الإثيوبي في استراتيجية السودان المائية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.

الجيد، أبو بكر عثمان الأمين عوض (2010)، الرؤية الاستراتيجية لعلاقات السودان بدول حوض النيل وأثرها على الأمن القومي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.

حسن البصري، الطيب علي(2014)، دور القانون الدولي في حل النزاعات التي تنشأ حول الأنهار الدولية: دول حوض النيل نموذجاً، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.

حمد، مريم أتييم خميس (2011)، تقويم التجارة الخارجية بين دول حوض النيل السودان - مصر - كينيا خلال الفترة من 1990 م - 2008 م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.

السيول، علي (2018)، أثر العلاقات الإسرائيلية مع دول القرن الأفريقي على الأمن المائي العربي 2010-2017، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

سليمان، النذير(2017)، سد النهضة الإثيوبي وأثره على الأمن القومي السوداني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.

الطيب، الصادق عباس، (2015)، الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المترتبة على قيام سد النهضة الإثيوبي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.

عبد العزيز، يزن، (2016)، سد النهضة الإثيوبي والأمن القومي المصري (2011-2015)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الهاشمية، الأردن.

عثمان، عبد الهادي عبد الله (2013)، الوجود الإسرائيلي في أفريقيا وأثره على دول أدنى حوض النيل - السودان و مصر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.

العجارمة، عبد الإله كامل (2015)، الإسلاميون وفلسفة الحكم بين النظرية والتطبيق في دول الربيع العربي: مصر وتونس حالة 2010 - 2014، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن.

علي، محمد الفكي (2003)، الصراع على الموارد المائية في حوض النيل: دراسة حالة السودان - مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.

فضل، دفع الله (2014)، أثر اتفاقيات قسمة مياه النيل على الأمن القومي لدول الحوض: السودان ومصر أنموذجاً، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين، السودان.

محمد، الصادق (2017)، الاستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر وتأثيرها على الأمن الوطني السوداني 2009-2016، أطروحة دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.

نديم، خالد يس عبد الخالق (2015)، إدارة المياه في حوض النيل (منظور استراتيجي)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.

النصيرات، وصفي (2017)، الأمن المائي وأثره على الاستقرار السياسي في مصر والسودان: دراسة حالة سد النهضة الإثيوبي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.

يوسف، النذير، (2015)، تأثير سد النهضة الإثيوبي على الأمن القومي السوداني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.

الدوريات

أبو شويشه، حسين سالم(2007)، حوض النيل والأطماع الصهيونية، مجلة الساتل-جامعة

مصراته،1(2):159-147

الأمين، أسامة (2013)، التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا: إثيوبيا نموذجا، وأثره على دول حوض النيل الشرقي، مجلة دراسات أفريقية - السودان، 49: 174 - 205.

- أمين، سمير (1994)، مؤسسات برينتون وورز، خمسون عاما بعد أنشائها، **مجلة الفتح**، 237.
- البرصان، أحمد (2000)، دور المياه في الحروب الاستراتيجية الإقليمية الإسرائيلية، **مجلة شؤون اجتماعية - الإمارات**، 17 (68): 9-45.
- بعوني، شهرزاد (2018)، قلق المستقبل لدى الشباب وعلاقته بالاتجاه نحو الهجرة القسرية، **مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية**، 13: 76-92.
- تركي، أحمد السيد (2003)، الانتخابات الكينية: انقلاب في الخريطة السياسية، **المجلة الديمقراطية**، 3 (10): 164-161.
- حسن، منى (2010)، أبعاد مشكلة منابع النيل للسودان ومصر، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، 14 (52): 97 - 104.
- حقار، نضال (2016)، الصراع في جنوب السودان: وأثره على دول الجوار 2013-2015، **مجلة الراصد**، 10 (17): 20-44.
- حمد، أحمد (2018)، تأثير سد النهضة الإثيوبي العظيم على مستقبل الموارد المائية في كل من مصر والسودان: دراسة في الجغرافية السياسية، **مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية-جامعة كركوك**، 13 (2): 223-246 ص 229
- حمدان، سوسن (2015)، مقالة: تأثير سد النهضة الإثيوبي على مستقبل الموارد المائية في مصر والسودان، **مجلة الجامعة المستنصرية**، 51: 279-305
- حمدان، سوسن (2019)، الدعم الخارجي لإنشاء سد النهضة الإثيوبي وتداعياته على دول حوض النيل، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، 63: 125-147.
- خفاجة، رانيا حسين (2016)، مستقبل الديمقراطية في أوغندا: تداعيات ثلاثين عاماً في الحكم، **مجلة الديمقراطية**، 16 (62): 161-165.
- الدسوقي، أبو بكر، (2013)، سد النهضة وحتمية العودة لأفريقيا، **المجلة السياسية الدولية**، 193، (48).
- رسلان، هاني، (2015)، أبعاد أزمة سد النهضة والموقف المصري، **مجلة رؤى المصرية**، 82: 9-89.

رمضان، إبراهيم (2015)، المسؤولية الدولية عن تنفيذ سد النهضة في ضوء احكام القانون الدولي، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، 106(518): 304-263.

زكريا، رأفت (2019)، أزمة سد النهضة في ضوء الاتفاقيات ومبادئ القانون الدولي، المركز العربي للبحوث والدراسات، 73:49-70.

السامرائي، محمد (2000)، دراسة مقارنة بين نهر الفرات ونهر النيل، مجلة الفكر السياسية (8): 12.

سرور، عبد الناصر (2010)، السياسة الاسرائيلية تجاه أفريقيا " جنوب الصحراء بعد الحرب الباردة، مجلة جامعة الخليل للبحوث-العلوم الانسانية، 5(2): 155-173.

سلمان، سلمان محمد (2013)، سد النهضة الأثيوبي: التحديات والفرص، المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية، 253:11-280.

سلمان، سلمان محمد (2018)، سد النهضة الأثيوبي وآثاره على السودان، مجلة السودان، مركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 7(10): 100-89.

شبانة، أيمن (2017)، رواندا: انتخابات رئاسية مثيرة للجدل، مجلة الديمقراطية، 17(68): 189-193.

شراقي، عباس (2013)، هيدروجيولوجية نهري النيل والكونغو وإمكانية الربط بينهما، المجلة المصرية لدراسات حوض النيل، 1(2): 1-23.

الشيخ، فيصل (2016)، مستقبل العلاقات البنينة لدول حوض النيل الشرقي على ضوء الواقع المائي لمرحلة ما بعد قيام سد النهضة الإثيوبي، مجلة دراسات أفريقية، 56: 49-7.

ضلع، جمال محمد السيد (2013)، إدارة أزمة مياه النيل في إطار العلاقات الدولية، القاهرة مؤسسة الأهرام، العدد 42. 15 يونيو 2013، ص 6.

طايح، محمد، (2016)، مشروع سد النهضة من منظور هيدروبوليتيكي، مجلة السياسة الدولية، 220-204:44.

علو، أحمد، (2013). دول حوض النيل وأزمة سد النهضة، مجلة الجيش، العدد 1339، ص 1-2.

عمر، عمار (2017)، الهيدرو-بولتكس والدور الاسرائيلي في سد النهضة، مجلة الراصد، 10(18): 118-87.

الفاضل، محمد (2016)، تأثير انفصال جنوب السودان على الأمن المائي السوداني، مجلة الراصد، 10(17):45-64.

الفاقي، سنية (2014)، إثيوبيا: رئيس جديد ونظام قديم، 14(53):166-168.

الفاقي، سنية، (2016)، العلاقات الاقتصادية بين مصر وإثيوبيا، الملف المصري، 30:20-38.

القرشي، رضا (1996)، حوض النيل، إثيوبيا، إسرائيل: المثلث الحرج في الأمن المائي العربي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، 5:183-161.

محمود، أحمد (2009)، العرب وإثيوبيا وإريتريا: إشكاليات الأمن المائي والدور الإقليمي، مجلة البحوث والدراسات العربية، 51: 126-61.

مركز دراسات الوحدة العربية (2015)، النص الكامل لاتفاقية مبادئ وثيقة سد النهضة، مجلة المستقبل العربي، 38(435):193-196.

المكي، الشفيق محمد (2000)، الصراع... في منقطة البحيرات العظمى أسبابه وتداعياته، مجلة دراسات إفريقية، 24:170-151.

المنتدى الإسلامي (2015)، جمهورية تنزانيا المتحدة، 108:26-112.

موسى، أروى (2019)، أزمة سد النهضة: الرؤى والحلول، مجلة الدراسات العليا، 14(56):55-68.

النداوي، مهند (2014)، إسرائيل في حوض النيل: دراسة في الاستراتيجية الإسرائيلية، مجلة شؤون عربية-مصر، 241، 159-236.

يوسف، حيد، (2016)، سد النهضة: إثيوبيا - السودان - مصر، المجلة السودانية لدراسات الرأي العام، 5: 200-171.

المراجع الأجنبية

- Eugene, E., Stuart, F., Gorton, C. & Joyce, H. (1980). Dictionary of American English. Oxford University press.
- Huiyi. C., Ashok, S., (2014), The Grand Ethiopian Renaissance Dam: Evaluating Its Sustainability Standard and Geopolitical significance, Sweden.
- Lopez, K., (2013), unleashing private investment in renewable energy, <http://blogs.worldbank.org/voices/developmenttalk/latinamerica/ic4d/unleashingprivate-investment-in-renewable-energy>.
- Major, M., (2012), Wate Scarcity as a Catalyst for Instability in the Jordan River Basin, United States Marine Corps.
- Beyene,A (2013), Ethiopia's Biggest Dam Oversized, Experts Say.م.
<https://www.internationalrivers.org/resources/ethiopia%E2%80%99s-biggest-dam-oversized-experts-say-8082>
- Zeidan, B., (2013) Water conflicts in the Nile river basin: impacts on Egypt water resources management and road map, unpublished master's thesis, Tanta Universit.

المواقع الالكترونية

- بصل، محمد، (2015)، إثيوبيا: سوق نامية يغفلها المصريون: تم الاسترجاع بتاريخ 2019/5/8
<https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate>
- تقرير الامم المتحدة عن تنمية الموارد المائية(2017). المياه العادمة: مورد غير مستغل، تم الاسترجاع بتاريخ 2020/4/20
- العربية(2014)، قرار دولي بوقف تمويل سد النهضة الإثيوبي، تم الاسترجاع بتاريخ 2019/5/8
<https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2014/04>
- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين(2019)، تم الاسترجاع بتاريخ 2019/5/8
<https://www.unhcr.org/ar/5a9667f44.html>

واصل، وليد سامي(2014)، تقدير موقف استراتيجي: مستقبل مصر والمنطقة والصراع في العالم، تم الاسترجاع بتاريخ 2020/4/15.

<http://walid-sami.blogspot.com/2014/05/blog-post.html>